

اتصالات مشعل كـ"رئيس مناوب" ..أهي صدفة!

كتب حسن عصفور/ فجأة عادت الحركة والنشاط الى رئيس المكتب السياسي خالد مشعل، وبدأت الحركة "الهاتفية" تعمل في اتصالات مع رؤساء ومسؤولين لدول عربية وغير عربية، ورغم أن عددها محدود بحكم ما إنتاب جماعة الحركة العامة من هزيمة سياسية تاريخية، وأن اقامته في العاصمة القطرية تلقي عليه "شبهة سياسية مسبقة" تقل كثيرا من رصيد المصادقية، الا أنه عاد لتحركاته التي كان أوجها في "زمن الاخوان" المندثر..

اتصالات مشعل، ووفقا لما اعرب عنه قيادي مقرب جدا له من حماس، اسامه حمدان، تشي انه يقوم بالاتصالات دون تحديد لمستوى المتصل معهم، بل أنه تحدث عن "زيارات مقبلة" له بصفته السياسية، قريبا لدول عربية، ورغم ان الرغبة الأخيرة لا تتوقف على مشعل وحماس، بل هي محكومة برابط وثيق ما يتم في العالم العربي والمحيط من تغييرات قد لا تكون مؤامة لمشعل وحركته، وربما لن يجد من يرحب به الى فترة طويلة..

لكن لتلك الرغبات حسابتها اللاحقة لو حدثت من الأصل، الا أن الملفت للإنتباه هو تلك الاتصالات الهاتفية وما اعلنه حمدان عن فحواها، تحاول أن يظهر مشعل وكأنه "رئيس مشارك" أو "مناوب"، لا تفرق كثيرا بينهما في الصلاحيات والمسؤولية، لكنه يريد تثبيت أنه "شريك مؤثر" وأن الاتفاق الأخير مع حركة فتح، لتشكيل حكومة توافق، باتت تمثل فعليا حكومة تنافر وطني، لن يقيد حركته الخاصة بقيود "نوايا الاتفاق" ..

فمشعل كان ينتظر أن يدعو الرئيس محمود عباس الى اجتماع لـ"الاطار القيادي الموسع" المتفق عليه، خلال مدة محددة، وهو ما كان سيمثل "نقطة نوعية" لحماس أولا، ولخالد مشعل ثانيا، خاصة أن ذلك الاطار كان سيمنحها حضورا وطنيا وشراكة في الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والذي سبق لها ان رفضته باسباب وذرائع مختلفة، وكانت تصر على "مشاركة محددة بنسبة تمثل 40 % من المجلس الوطني ومختلف مؤسسات

المنظمة، ورغم أن ذلك التمثيل لم تكن حماس تهتم بها كثيرا منذ انطلاقتها المتأخرة 22 عاما عن انطلاقة الثورة بقيادة فتح عام 1965 برئاسة الخالد ابو عمار، الا ان الهزيمة الكبرى لجماعتها الإخوانية فرض عليها اجراء "مراجعة سياسية" رغم عدم الاعلان، في طريقة السلوك والتصرف، فبات الاطار القيادي هدفا مباشرا وضرورة وطنية لحماس، لاضفاء شرعية عليها، بعد أن اهتزت كثيرا منذ خطفها غزة، ولاحقا الهزيمة الكبرى للجماعة الإخوانية..

لذا فلن يكون مستبعدا في المرحلة المقبلة، وبعد أن أدركت قيادات حماسوية أن "الحكومة" لن تكون بابا للمغفرة عن الخطايا، ولن يكون اتفاق الشاطئ الورقي كافيا لمسح ما لحق بها من "جفاء وهزة كبرى مع الشعب" خلال فترة خطف القطاع، وما كان منها غطرسة بكل معاني التعبير، ادى لعزلتها داخل "مكان سلطتها الخاصة" ووسط الشعب الفلسطيني عامة، كشفت أنها ليست أهلا للحكم ولا للسلطة كون "الجماعة هي السيد العام"، وأنها "فوق الوطن والقضية" .. هزائم سياسية شاملة اعتقدت قيادة حماس ومشعل أن اتفاق الشاطئ لو تم تنفيذه سيكون "غفرانا لها" .. لكن الرغبات شيء والواقع شيء آخر..

ولذا سارعت قيادة حماس باستغلال عملية "الخطف" وما تمثله من حالة شعبية تعاطفية، وغياب أو ضعف تحرك الرئيس عباس والمؤسسة الوطنية للتصدي للعدوان الاسرائيلي، بل أن الرئيس عباس أوقع القيادة الفلسطينية الاطار، وحركة فتح القيادة، في ارباك سياسي لم يكن يوما حاضرا، بخطاب وتصريحات لاحقة بدت وكأنها تخدم الطرف الاحتلالي، وكانت الكارثة الكبرى في الاصرار على مقولته الخاطئة كليا، وطنيا وسياسيا، وحتى بنص الاتفاق المتمسك به، "التنسيق الأمني المقدس"، ورغم كل ما تعرض له اتفاق اوسلو وما تلاه من اتفاقات من انتهاك والغاء في غالبية من دولة الكيان. وأنه ليس "شيكا على بياض"، فإن الرئيس يتعامل معه وكأننا في اليوم التالي لتطبيقه عام 1994، وليس في عام 2014.. وبعد أن اصبحت فلسطين دولة

حاضرة في الأمم المتحدة حدودا ملعومة وعاصمة مسماة.. مفارقة استغلتها حماس ومشعل بكل "ذكاء أو خبث سياسي" لاعادة تثبيت الحضور السياسي ثانية، بعد ارتباك و"عزلة مؤقتة" ..

ومع الاعتراف بقصور التحرك السياسي للقيادة والرئيس عباس تجاه العدوان العام على الضفة والقطاع، فذلك ليس مبررا لأن يستعجل خالد مشعل التحرك وكأنه "رئيس مناوب"، ولكن يبقى السؤال الأهم، هل ذلك التحرك يمثل جزءا من "اتفاق الدوحة" بين القيادي الفتحاوي الرجوب ومشعل ومدير المخابرات القطرية غانم الكبيسي، لاطهار أن الرئيس عباس لم يعد قادرا على تحمل دفة القيادة، وانه "تعب ويريد التقاعد"، كما قال أمير قطر في المحضر المنشور بحثا عن رئيس بديل.. هل تحرك مشعل متفق عليه مع التحرك المفاجئ للرجوب وحديثه عن عملية الخطف، المخالف كليا لحديث قيادات فتحاوية ولتصريحات الرئيس عباس..

تحرك مشعل الهانفي ليس بريئا، ومن يعتقد ان "البراءة" فقط هي محرك تلك السلسلة الاتصالية لمشعل، سيكتشف أنه "غبي سياسي بامتياز" .. وستكون كل خطوة قادمة لمشعل وفقا لرد فعل عباس وفتح.. ذلك مقياس تفعليها القادم وتوسيع دائرتها..

ملاحظة: التصفيق الكبير لاستقبال "دولة فلسطين" عند حضورها اجتماع دول "العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية" رسالة متواضعة جدا للرئيس عباس، أن العالم قبل شعب فلسطين مشتاق لاستكمال الضروري الوطني لتكريس الدولة..

تنويه هام: "الحوالة القطرية" تحتاج فعلا واضحا.. لماذا لا يتحدث "حمدالله" عن الحقيقة في تلك الحوالة ويتركها لمن له صلة ولا صلة.. هل لا زال يرى في غزة "منطقة معزولة أو عازلة" عن تفكيره الذاتي!

ارتباك "فتح" أمام "عملية الخليل" .. "مسرحية أم مؤامرة" أم..!

كتب حسن عصفور/ منذ أن اعلن عن عملية الخليل بخطف 3 مستوطنين، وحركة "فتح" تعيش حالة من الارتباك والتخبط تجاه الموقف مما حدث، فمن قائل أن من حق الفلسطينيين القيام بعمليات خطف لتحرير الأسرى، باعتبار ذلك حق لا تفهم اسرائيل غيره، واشتعلت تلك الغمزات بعد أن اعلنت حكومة نتنياهو ايقاف اطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى ثمنا لصفقة المفاوضات – التنازلات التي قدمها الرئيس عباس، لكن نتنياهو ادار له مؤخرته بكل خفة وسخرية واستهتار..

فيما انطلق آخرون لاعتبار ما حدث وكأنها "مؤامرة صهيونية" تهدف لضرب "الانجازات الوطنية" ولافشال المصالحة والضغط على سياسية "الرئيس الحكيمة"، مواقف كتبها بعض من الأسماء المعروفة والتي تتحدث باسم فتح، على مواقع التواصل الاجتماعي، ولن نأخذ بعين الاعتبار ما يقوله نشطاء فتح على تلك المواقع، كون مواقفهم ليست ملزمة، رغم أنها تعكس جوا داخليا من شكوك كبيرة تنتاب حركة فتح، نتيجة لتلك العملية..

لكن التصريح الأهم ما أطلقه أحد اعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي وصف فيه أن "عملية الخطف"، ليس سوى مسرحية لم يحسن اخراجها، وهدفها التهرب من تنفيذ الالتزامات، تصريح حمل كل ما يمكن اعتبار الحدث لعبة من جانب حكومة نتنياهو، وقد تم نشر اقوال القيادي في صفحة فتح الرسمية على "الفيسبوك"، ولم يعلن أي ناطق باسم الحركة، أو الشخص صاحب التصريح نفيًا أو توضيحا لذلك القول..

وهنا نسأل، ما هو موقف حركة فتح رسميا مما حدث ويحدث، وهل حقا ترى أن العملية لعبة اسرائيلية أم هي "مؤامرة"، ولماذا قيادة فتح لم تجتمع لتصدر موقفا وتقييما بعد كل التقديرات التي يطلقها قيادات وكوادر متقدمة في الحركة، وافتراسا أن تلك "مؤامرة سياسية" لماذا لا يتم تحديد الجهات التي تقف وراءها، واطرافها واهدافها، وهل هي جزء من "المؤامرة القطرية"

للخلاص المبكر من الرئيس محمود عباس واحالته الى التقاعد المريح، بعد أن وصل الى سن الثمانين، والبدء في تجهيز "بديلهم الخاص" ضمن لعبة ترويجية تفوق المعتاد، فلو كان الاستنتاج بذلك، سيكون من "المؤامرة" أن تصمت قيادة الحركة على ذلك، وتكتفي بالتلميح والغمز واللمز وهو ما لا يستقيم مع مكانة فتح، تاريخا وحاضرا، وموقعا في قيادة الحركة الوطنية، منظمة وسلطة..

أما إن كانت "فتح" ترى أنها مسرحية يراد منها الهروب من الالتزامات المقررة، فلماذا لا يكون ذلك موقفا مركزيا يتم التمترس وراءه بكل قوة، خاصة انها "رديئة الاخراج"، على وحد وصف قائد التنظيم في الحركة، ولا يمكن اعتبار أن تلك الأقوال اجتهاد شخصي، فخلال المعارك السياسية الكبرى، أو المأزق لا يمكن الحديث عن "تصريحات خاصة" من قبل قيادات مركزية، فذلك مؤشر لغياب رؤية موحدة لتطور الأحداث، وهو ما لا يخدم فتح، بل يعيبها سياسيا ويقلل كثيرا من احترامها وطنيا، بأن تترك لكل من اعضائها وصف أحداثا هامة وقد تكون مفصلية بما يرتأي ويرى، ويغيب الموقف المركزي الموحد.. وعندها يقال أن فتح متخبطة ومرتبكة وتائهة، وأنها لم تعد تملك القدرة على ملاحقة التطورات وضبطها بما لا يلحق بها ضررا سياسيا..

ولكن قبل كل ذلك، فإن كانت "عملية الخليل" "مؤامرة" او "مسرحية" لماذا كل حملة "التنسيق الأمني" غير المسبوقة للبحث عن المخطوفين، حتى أن كل التقارير الإعلامية تشير الى أن قيادات ومسؤولين من السلطة وفتح، أخبروا الطرف الاسرائيلي أن حماس من يقف خلفها وقدموا لهم اسماء "اختفت" من مدينة الخليل منذ عملية الخطف، بل أن الرئيس عباس شخصيا بادر للاتصال برأس الطغمة الفاشية الحاكمة نتنياهو، ليتداول معه تطورات العملية، وكان خطابه في جده أمام المؤتمر الاسلامي يشير الى أنه يعمل كل الممكن للوصول الى الخاطفين ومحاسبتهم، واعتبر "التنسيق الأمني" مع المحتلين

ليس "عارا بل ضرورة"، والغريب أن يرى في ذلك "خدمة وطنية" وتقف خلفه حملة ترويجية "غير مسبقة" لآظهار "العار" وكأنه "نصر تاريخي"!..

من هو صاحب الرواية الفتحاوية مما حدث، وبالأصل هل هناك "رواية موحدة"، أم أنها رواية مفتوحة للأراء الخاصة والشخصية وليلد كل من يحب بما يعتقد ويرى، دون ادنى مسؤولية لمضار تلك الاقوال على القضية المركزية.. بل وتناقض بعضهم البعض فيما يصفون، حتى أنهم يختلفون كثيرا مع ما يراه رئيس حركة فتح محمود عباس.. غياب الموقف الموحد، أو غياب "الرواية الموحدة" يعكس تخبطا وارتباكا في الحركة القاندة لنضال شعب فلسطين، لا يجب أن يستمر..

ان كانت مسرحية غادروا فوراً مربع "التنسيق الأمني" واتركوا المنتج والمخرج لينكشفوا امام العالم، اما إن كانت "مؤامرة" فيجب التصدي لها بكل ما يملك شعب فلسطين من عناصر القوة السياسية والشعبية، والكف عن الانخراط بمساعدة من يتأمر.. أما إن كانت عملية من طرف داخلي لها حسابات داخلية كجزء من "حرب التوريث المبكرة" فتلك قصة تستحق أكثر من بيان أو اجتماع.. ولكل موقف سياسية وخيار.. ذلك ما يجب لحركة فتح أن تقوم به قبل أن تنش حملات ضد هذا وذاك.. اعرفوا ما تريدون أولا!

ملاحظة: ليت قيادة فتح تشكل "لجنة خاصة" لمراجعة خطابات الرئيس عباس في هذه المرحلة للتدقيق السياسي ومراعاة حساسية الشعب الفلسطيني.. خطابه في جدة نموذجا!

تنويه خاص: لم يؤيد فصيل فلسطيني واحد ما تحدث به الرئيس عباس في جدة.. هناك من رفضه بحدة وهناك من رفضه برقة.. وهناك ما لم يتحدث ابدا.. لكنه لم يكن هناك من يؤيده وتلك رسالة لا يجب ان تمر مرورا عابرا!

الأمن والمال كشف "عيوب المستور" في المصالحة!

كتب حسن عصفور/ لا نعتقد أن الفلسطينيين البعيد عن الجري وراء كلام السراب، كان يعتقد أن ما حدث في الشاطئ بين حماس وفتح، ومشاركة مؤقتة لبعض الفصائل كان اتفاقا للمصالحة الوطنية، بقدر ما كان "اتفاقا شكليا – فوقيا" لانقاذ طرفي الأزمة من مصائب سياسية تحيط بكل منهما، ويوما بعد آخر تنكشف الحقيقة رغم الصراخ والضجيج والتحدي اللغوي الخالي من صدق..

لم تكن مصالحة سياسية هدفها انهاء الانقسام فعلا وقولا، بل كانت عملا مؤقتا لجأت له حركة "فتح" هروبا مما وصلت اليه نتيجة المشهد السياسي الذي وضعت ذاتها به، من خلال مفاوضات لم تجلب سوى الكارثة الوطنية، بالسماح لحكومة الاحتلال مواصلة مشروعها الاستيطاني – التهودي، وتغيب روح المواجهة الشعبية المقاومة، وتعطيل استخدام قوة القانون الشرعي، او ما يمكن تسميته بالقوة الفلسطينية الناعمة، من خلال استخدام لفلسطين من قدرة لتوظيف الشرعية الدولية لمطاردة المحتلين ومشروعهم، لكن الرئيس عباس اختار طريقا غير الطريق، ما أوصله لما وصل اليه من فشل سياسي كبير، فلجأ لتغطيته، بناء على اتفاق مسبق مع واشنطن عبر الدوحة لما يسمى "اتفاق المصالحة"، وهو غير ذلك تماما..

فيما لم يكن خافيا على أي بسيط فلسطيني، ان حركة "حماس" اضطرت لما فعلت بعيدا كل البعد عن قناعة أن المصالحة مع فتح وعباس في الوقت الراهن سيكون عملا حقيقيا، لكنها لم تكن تملك خيارا غير ذلك، خاصة وأن قطر الدولة "الراعية" لرئيسها وبعض قياداتها وصاحبة النفوذ في قرارها راهنا عبر الأموال، رأت ذلك كمقدمة للصفقة الكبرى لما بعد عباس وتنصيب "رجلهم" رئيسا لفلسطين!

حماس تعلم يقينا أنه لا الموقف السياسي ولا السلوك العام بينها وفتح سيؤدي الى انهاء الانقسام، لكنها ارادت تنفيذ أولا رغبة قطر فهي لا تملك رفضها،

والا سيطرد مشعل ومن معه الى بلاد "الواق واق" وستتوقف كل الاموال التي باتت بحاجتها بعد أن سدت الأنفاق سدا افقرها، وثانيا تعتقد بعض أوساطها أن ذلك الاتفاق ليس سوى ممر لفتح معبر رفح، ما سيخفف عنها الضغوط التي قد تؤدي لانفجار شعبي، يطيح بما لها لو واجهته بالسلاح؛ خاصة وأن مصر لن تسمح بارتكاب مجازر ضد أهل القطاع، لو قامت حماس بأي حماقة مسلحة ضد الغاضبين..

المصالح الذاتية لا غيرها كانت سببا في انجاز اتفاق الشاطئ دون ترتيب حقيقي للمصالحة، ولعل الأيام الماضية كشفت كل المستور لغة وأفعالا، فحماس وحدها صاحبة الفعل والقول في قطاع غزة، ولا سلطة غيرها رغم مرور أسابيع على توقيع الاتفاق، والاسبوع الثاني لتشكيل "حكومة تسمى توافقية"، وأوضحت "أزمة الراتب والبنوك" أن "سلطة حماس" وأجهزتها الأمنية لا تزال لها مرجعيتها خارج اطار الحكومة، وبلغة المتحدي الدائم، الذي لم ينجح مرة واحدة في كسب الرهان رغم الصراخ، فنحن نتحدى أن يجرؤ رئيس الوزراء وزير الداخلية د.رامي الحمدالله برفع سماعة الهاتف ليسأل مسؤول الشرطة في قطاع غزة عن ما يحدث، فقط مجرد سؤال وليس اصدار أمر بسحب التشكيلات المسلحة من أمام البنوك، بعدها سنرى ما يسمع المسمى رئيسا لوزراء ووزيرا للداخلية!..

والمصيبة التي تغطيها أزمة المال، هي حقيقة ما يجري في الضفة من ممارسات الأجهزة الأمنية، اعتقالات ومطاردات ومنع اعتصامات أو مسيرات، ضد حركة حماس والجهاد الاسلامي، ممارسات وصفتها قيادة حماس بالاجرامية، وصل الأمر بقيادي حماساوي وعضو بالتشريعي، مروان ابو راس، بمطالب عباس بـ"عقر كلابه" من الأجهزة، لغة وصلت لمنزلة منحنة مقابل سلوك لا صلة له بروح المصالحة، بقدر عدم تعطيل مسار "التنسيق الأمني المقدس".. فيما تشكو الجهاد الاسلامي من استمرار مطاردة عناصرها وصلت الى حد منع توزيع صحيفتها "الاستقلال" بالضفة، وصفت سلوك الاجهزة بأنه عمل اجرامي..

وبالطبع لا يجرؤ الحمدالله أن يسأل اي مسؤول امني بالضفة، عما يقال أنه قد حدث ضد مسيرات واعتصامات ومطاردة مراسلي صحف واعتداء على عائلات أسرى، فهو لا يملك سلطة رفع الهاتف للحديث مع قيادات الأمن، فتلك لها سلطة ومرجعية أخرى، رغم أن القانون الأساسي يمنحه سلطات هامة في هذا المجال.. لكن القانون شيء واحترام القانون شيء آخر..

ولو تجاهلنا كل ما له صلة بالمصالحة، من اجتماع الاطار القيادي الذي كان مفترضا ان يعقد قبل اسبوع، وتشكيل اللجان التي أكدتها الاتفاقات الموقعة، والبدء بمسار عملي لتنفيذها، وتوقفنا فقط أمام سلوك الأجهزة الأمنية وسلوكها في الضفة والقطاع، وضمنها ما يعرف بأزمة البنوك والاعتداء على اعتصام عائلات الأسرى، لوجدنا أن المصالحة لا تزال أمنية وطنية بعيدة المنال..

والعجب أن يخرج قيادي فتحاوي ويعلن أن السلطة لم تبدأ عملها بعد في قطاع غزة، دون أن يسمح لنفسه بتوضيح اسباب الغياب حتى تاريخه، وما هو العائق ان يذهب حرس الرئيس الى معبر رفح، أو اعادة قوات الأمن للخدمة، ألم يعلنوا ان هناك 3 آلاف عسكري وشرطي عادوا للخدمة فور توقيع الاتفاق، ورغم هزلة المسألة، لكنها لم تر النور بعد، اليس ذلك بعضا من عيب سياسي، لو كانت السلطة لم تعمل بعد، فلماذا لا يذهب الرئيس عباس وحكومته فورا وعبر معبر رفح بلا تنسيق مدني غير مقدس الى غزة، ويبدأ من هناك الشروع بعمل السلطة الغائبة أو المغيبة..

هل يتشرف أحدهم بكشف عوائق ذهاب الرئيس وحكومته أو الحمدالله ومن معه من تشكيل حكومي الى القطاع والعمل من هناك لفترة من الزمن، كي يشعر الفلسطيني في "بقايا الوطن" ان روح المصالحة بدأت، قبل أن تبدأ فصائلها بتنفيذ المتفق عليه تفصيلا.. فعلا لا يجب أن يسقط اتفاق المصالحة من أجل المال، ولكن الا يمكن أن يسقط بسبب الأمن وسلوك رجاله، او لسبب سياسي لا زال "غائبا" ..

وقبل ذلك لماذا تستمر الأجهزة الأمنية في الضفة بالقيام بما تقوم به ضد فصيلين باتا "شريكان سياسيان"، هل الأمن في الضفة خارج سلطة أجهزة المصالحة ولها سلطة أخرى غير معلومة.. المنطق السياسي لا يتجزأ، والأمن ليس خارجها، فمن يريد مصالحة عليه أن يقدم سلوكا ملموسا، وهو ما ليس قائما في المجال الأمني من طرفي الأزمة التي لا تزال قائمة، ولا يعلم شعب فلسطين هل تنتهي فعلا أو هل هناك جدية اصلا من اجل انهائها، أم كما كشف المحضر الفضيحة بين مخابرات قطر وقيادي فتحاوي جاءت تنفيذا لرغبة بوحدة السلطة دون وحدة أجهزتها كما قال امير قطر..

المصالحة ليست بعض وزراء يجلسون عبر فيديو كونفرس فيما يسمى "حكومة توافق". . ويبقى السؤال توافق من مع من؟!

ملاحظة: اخيرا وجد الرئيس الأميركي وقتا لتهنئة الرئيس المصري على انتخابه.. اوباما وبعد اعلان نتيجة الانتخابات المصرية عام 2012 اتصل بعد دقائق بمرسي وشفيق.. كان فرحا جدا بها.. لكن مع السيسي نبضه أصيب بغمة لم يحسبها.. عقبال الثانية يا "بو حسين" ويكثر غماتك انت و"جماعتك" ..

تنويه خاص: هل يمكن تشكيل لجنة مشتركة من حماس وفتح ومن يرغب من الفصائل لتنظيم وترشيد الشتائم المتبادلة.. هل هو طلب صعب المنال!

البديل القطري للرئيس عباس .. "فضح المؤامرة"-1

كتب حسن عصفور/ مرت ساعات عدة على نشر تفاصيل محضر لقاء امير دولة قطر مع عضو مركزية حركة فتح، اللواء السابق جبريل الرجوب، دون أن تصدر اي جهة مما تم ذكرها بالمحضر – الفضيحة نفيًا أو توضيحا لما جاء به، لو صح بعضها ستكون فلسطين أمام أكبر فضيحة سياسية في عشرينها الثانية من القرن الواحد والعشرين، وتمثل مهزلة لا حدود لها، وأن

صممت قيادة فتح ورئيسها على ما جاء بها سنكون أمام مشهد لا مثيل له، ان يتم الصمت على "مؤامرة سياسية مكشوفة" وكاملة الاركان، من المفروض أن يتم تقديم فاعليها للقضاء أولا، لارتكابهم فعل خيانة وطنية مباشرة، وعمل تجسسي غاية في الوضوح..

المحضر المنشور في عشرات المواقع، تجاوز كل الحدود في "تبادل وجهات النظر"، ويكشف عن عملية تجهيز بديل لمحمود عباس من اطراف عدة، تلعب قطر الدور التنفيذي لها، تتم بالتنسيق بين واشنطن وجناح خالد مشعل في حركة حماس، بدأ التحضير لصناعة "ال خليفة" الفلسطيني مبكرا، ويبدو أن العملية التحضيرية تحاول استباق الزمن لقطع الطريق على مصر ودورها المستقبلي في المشهد الفلسطيني، وهو ما تم الحديث عنه مباشرة من امير قطر للرجوب، الا ان الأخير تحدث باستخفاف عجيب عن مصر الدور والمكانة، وكأنه يبحث عن "لعبة لتسليتها" كي لا تغضب، من خلال منحها "دورا" في عملية المصالحة، وهذه بذاتها تزيل بعضا من طابع المهزلة التي تم تداولها في قصر الأمير، مع شخص لا يحمل اي صفة رسمية في السلطة، سوى رئاسته لاتحاد كرة القدم، وهو ما يضع علامة استفهام كيف لأمير أن يستقبل شخصا لم يعلن أنه مبعوثا للرئيس ويحمل رسالة منه كي يتم استقباله، رغم ان ذلك ايضا ليس عملا تقليديا.. ليزيد من طبيعة المؤامرة التي يجري ترتيبها بين جنبات قصر خاص!

المؤامرة الأميركية لاستبدال الرئيس عباس تتم عبر القاعدة القطرية، وبمشاركة مشعلية لرسم "البديل"، تقوم على أساس ازالة كل السبل التي يمكن أن تعترضها، وتصفية الشخصيات التي قد تكون منافسة لـ"البديل المنتظر"، فكان الحديث صريحا مباشرا، وقدم الرجوب شرحا تفصيليا لكيفية سبل الخلاص من "خصومه السياسيين"، وخاصة مروان البرغوثي وكيف تعامل مع قيادي بارز سجل اسمه بأحرف من نور خلال المواجهة للعدوان العسكري الأميركي – الاسرائيلي بعد عام 2000، حينما كان الرجوب متهما من الرئيس الشهيد خالد ياسر عرفات بلعب دور مشبوه وقام بطرده شر

طرده من مكتبه وموقعه.. بل تطاول على مكانة زوجته المحامية فدوى البرغوثي، فقط كي يظهر ام "المعلم الصغير" انه دون سواه "الشخص المناسب للمكان المناسب في مقر الرئاسة" ..

وقام الرجوب بتقديم تفسير لحملة التصفية الدائرة في حركة فتح الآن تحت مسمى "مقاومة التجنح"، و"أنصار محمد دحلان"، واعلن الرجوب للأمير ان "الدحلان انتهى" - كل من يعرف الرجوب يدرك انه دون غيره من يستخدم مصطلح "الدحلان" - تعريفه بلام التعريف -، لكنه يقوم بلعبة مزودجة يريد ان يقتنص بعض ما له من اصوات من خلال عملية تواصل يبدو وكأنه متعاطف معهم، بالمناسبة اخبرني بعض قيادات فتح، قبل فترة زمنية ان الرجوب ادان اطلاق الرصاص على سيارات النائب ابو شمالة والقيادي سفيان ابوزايدة، وكلاهما تم فصله بتهمة "التجنح"، فيما يقوم بدور تحريضي كامل مع عباس للخلاص من "انصار الدحلان" ..

المحضر يكشف ان الرجوب بالتنسيق مع قطر وجناح مشعل وواشنطن يستغلون محمود عباس، أو يستخدمونه، ولا نعلم هل يعلم بما يدار من وراء ظهره من "مؤامرة" لاستبداله بحكم السن، كما اشار الأمير بان الرئيس ابو مازن يريد ان يستريح، او انه لا يعلم، وها هو بات يعلم، فماذا هو فاعل في الحالتين، ان كان يعلم بالمؤامرة فتلك كارثة وطنية كبرى، ان يسمح لدولة اجنبية بصناعة "رئيس" على المكشوف يكون اداتها لتصفية ما تبقى من القضية الوطنية، وان صمت عما بات يعلم الآن فسيكون شريكا بها..

وعلى ضوء المحضر - المؤامرة بات السؤال الان: هل تقوم دولة الكيان بالتسريع من الخلاص من محمود عباس لتمهيد الطريق للبديل المنتظر قبل أن تذهب المسالك في غير طريق نتيجة ثورة مصر وفوز السيسي بالرئاسة ما قد يقطع الطري قعلى "المؤامرة الفاضحة المفضوحة" ..سؤال الى قيادة حركة فتح، التي تسير باتجاه يبعدها عن رؤية الحقيقة..

كم هو عار على فلسطين الشعب والوطن ان يخاطب "التميم" امير قطر
الرجوب بعبارة "اهلا بالرئيس" ليجيبه بدعم ومساندتكم صاحب السمو!

الان يمكن للجنة التحقيق في اغتيال الخالد ياسر عرفات ان تعيد فتح التحقيق
في اغتياله وفقا لما بات منشورا من فضيحة قد تكشف كل "المستخبي من
تأمر" قديم..وعندها سنقول بصوت عال .."شكرا قطر وأدواتها"!

كشفت المؤامرة وابعادها لم ينته بعد..وسنرى هل كانت عملية انهاء المصالحة
الآن بتوجيه وأمر مباشر من واشنطن – الدوحة ويتعاون جناح خالد مشعل ..

نلتقي غدا لتكملة قراءة المحضر - المؤامرة لو كان في العمر فرصة اللقاء!

ملاحظة: الرئيس عباس يهدد دولة الكيان : اذا لم تتوقف عن الاستيطان
سنذهب الى الأمم المتحدة..يا سيدي مش حتتوقف..بطل تهديد ونفذ بلاش
مماحكات!

تنويه خاص: هل نشاطات حماس بغزة ضمن القانون..يعني هل تحصل على
إذن من وزير الداخلية قبل أي نشاط..شو رأيك يا دوك رامي..مفترضين انك
تعلم بما يفعلون!

الخروج من "الدوار السياسي" و"الفرح العروبي"!!

كتب حسن عصفور/ منذ زمن بعيد لم نشهد حالة "فرح" عامة، تسيطر على
المنطقة العربية من أقصاها لأقصاها، دون حساب لبؤر لم تستطع بعد ان
تدرك معنى الحدث التاريخي ومغزاه، منطقة أصيبت لبرهة زمنية بحالة من
"الدوار السياسي"، نتيجة مشروع تأمري فاق التقديرات، وكان ماضيا للتنفيذ
بقاطرة الفئة الارهابية وبأموال مجموعة سكانية طارئة على المشهد بقوة
الأمن الاسرائيلي والعسكرية الأميركية..

الفرحة السياسية العامة التي أنتجها فوز عبد الفتاح سعيد حسين خليل
السيسي، رئيسا لمصر العروبة المحروسة بقوة شعبها واحتضان امتها، ليست
فرحة بفوز رئيس لاكبر بلد عربي، بل جاءت تعبيراً غير مسبوق لاسترداد
روح الأمة التي كادت أن تنتهي بعد عملية خطف منظمة دامت اشهرًا، اعتقد
الخاطفون واداتهم من لصوص السياسة انها دانت لهم، وبأن "المشروع -
الحلم" قد بدأ تحقيقه دون ثمن وبرداء ديني كاذب وخادع..

الفرحة العربية العامة، من غالبية النظم واغلبية مطلقة من شعوب الأمة بفوز
مصر باسترداد هويتها الوطنية - القومية والثقافية، يشكل "حدثاً تاريخياً" لم
يكن بالامكان أن يكون لولا فترة "الدوار السياسي" نتيجة سرقة جهد شعبي
لتصويب مسار المشهد العربي، ضد القهر والفساد، نحو "العيش وحرية
وعدالة اجتماعية وكرامة انسانية"، وبدلاً منها وجد المنتفضون بأن الهوية
تسرق لصالح مشروع غريب يريد أن ينهي كل ما كان "حلماً قومياً" يوماً
ما..

فرحة العرب بمصر وعودتها القاهرة للمشروع برأس الحربة مشيرها عبد
الفتاح السيسى، يشكل بداية لمرحلة مستحدثة من "نهضة سياسية عروبية"
نحو تكريس مقام سياسي جديد، لن يسمح ثانية لقوى الغدر الاستعماري أن
تفعل ما فعلته، وكادت ان تصل مبتغاها لولا قدر الشعب المصري الكبير
بقهر رأس حربة المشروع الاستعماري التضليلي في مصر..

انحياز غالبية العرب، نظماً وشعوباً، في مشهد لم يكن بالامكان تصديقه قبل
عامين من تاريخه، يمثل الحدث التاريخي الأبرز في المنطقة منذ انتصار
حرب اكتوبر عام 1973، مشهد يشير أن "الصحوه" التي لم يحسب حسابها
البعض الغادر قد اتت بأسرع من كل الحسابات المخابراتية والتأمرية، التي تم
صناعتها في مركز صنع سرقة الأمم والشعوب في فرجينيا بواشنطن..

والحديث عن المشهد الراهن ليساً وصفاً لحالة وتنتهي بانتهاء تنصيب رئيس
مع كل ما يمكن أن يواجهه من صعوبات أنتجها تراكم "فساد سياسي" طويل

الأمد، بل هو كشف لمتغير أكبر وأهم كثيرا لمشهد الاحتفال بالخلاص من الفئة الارهابية، التي مثلت قطار المشروع الاستعماري التخريبي للمنطقة العربية.. الهبة السياسية العربية، الرسمية لدعم مصر بكل ما يمكنها الدعم، لم تكثف بارسال الأموال الطارئة وتنتهي بالجلوس على مقاعد المتفرجين، بل انتقلت الى مرحلة خارج الحسابات بالمبادرة السعودية من اجل القيام بـ"مشروع مارشال عربي" لدعم مصر..

المبادرة السعودية والتي وجدت ترحيبا سريعا، تجسد حقيقة الحساب السياسي الجديد، والذي ما كان له أن يكون قبل سنوات، لولا أن أدرك قادة العرب أن بلدانهم ونظمهم باتت على قطار الفتنة والتقسيم والتجزئة.. وعي متأخر جدا لمخاطر أمريكا مشروعا وسياسة، لم تراع الخدمة السياسية الطويلة التي تقدم بها البعض لها، مالا واستثمارا وسياسة، واشنطن لم تلتفت لتاريخ المسار لنظم شكلت لها "سندا سياسيا"، واغفلت كل الخدمات عبر عشرات السنين فكادت ان تعيث فسادا سياسيا حادا بتلك الدول قبل غيرها..

الانتفاضة الرسمية العربية لنصرة مصر، تأكيد على أن استقرار الأمة وأمنها القومي لن يكون بلا مصر القوية المتحررة من مكائد وغدر دولة لا تقيم وزنا لمن يشتهي أو يولول.. ادراك أن مصر هي رمانة الميزان لأن يكون للمنطقة العربية برمتها وزن ما في عالم الاستلاب الاستعماري الجديد، فلا نفظ ولا اموال كانت كافية لاقرار تلك "الحقيقة السياسية"، وعي عروبي متأخر، لكنه حضر بعد قياس التجربة الأكثر مرارة وخطورة..

مصر تعود لعروبتهاففرحة طاغية غير مسبوقة وغير متوقعة، خاصة من نظم لم تكن ودودة بما لمصر من مكان ووزن وتقدير في حضارة التاريخ، وبعضهم عمل ايضا لتقليم أظافرهما السياسية العامة.. تعود مصر لمكانتها في قلب العروبة نابضا متيقضا فتيا، منتفضا.. لتكون "درع وسيف" الأمة برضا عربي ومشاركة مباشرة دون أن ارتباك أو تباطى..

الفرح العربي العام بمصر هو فرح بالانتصار على المؤامرة العامة.. وهو بداية بناء "نهضة الأمة" المعاصر، والخطوة الأولى لاعادة قراءة الوزن الحقيقي للعرب كما يجب أن يقرؤ بعد استخاف واستهبال، بل وابتزاز لا مثيل له، ما سمح لبروز قوى غير عربية لتشكل قوة الضغط والارهاب السياسي.. باختصار يمكن القول منذ اليوم، وداعا لمشهد الانكسار العام..ويا عروبة تجددى وتشددى!

ليت البعض في "بقايا الوطن" يدرك هذه الحقيقة فكرا وسلوكا وليس برقيات وهواتف!

ملاحظة: من يظن أن الأمر قد حسم باعلان "حكومة التوافق"، كان بيانها الأول كيف ترضي أمريكا ببيان يؤكد ما طلب منها حرفيا، فهو جاهل لا أقل ولا أكثر.. انتبهوا يا هو!

تنويه خاص: شكرا للرئيس طلبه الاستعداد للانتخابات ..لكنه لم يحدد لشعبه ما هي تلك الانتخابات..هل الضبابية هنا لعدم اغضاب "الأسياء"..دستور يا اسيانا!

الدور الأميركي القطري في تشكيل "حكومة التوافق" .. "فضح المؤامرة" -

2

كتب حسن عصفور/ لم تنته بعد فصول فضيحة سياسية لم تعد سرا من الأسرار، ورغم ما حملته من مصائب كبرى لم يهتز لها بعض من يدعون حرصهم على قضية الوطن وسيادة قراره، بعضهم لا يكون ولا يملون في تصدير التهم لكل من خالفهم رأيا، أو كشف لهم "عورة سياسية"، ولكنهم

اصيبوا بخرس لا بعده خرس تجاه فضيحة هي الأخطر منذ اغتيال الخالد ياسر عرفات..

ولأن المؤامرة شملت اكثر من زاوية، احدها كان بخصوص التحضيرات الأميركية – القطرية الاسرائيلية بالتعاون مع خالد مشعل لتحضير جبريل الرجوب ليكون بديلا لعباس، وكما يبدو أن تلك التحضيرات تتم بمعرفة الرئيس وموافقته، وفقا لأقوال أمير قطر الذي قال أن "بو مازن يريد أن يرتاح".. اما الشق الآخر من "المؤامرة – الفضيحة" فهو ما يتعلق بالموقف من السلطة والمنظمة، والحكومة الجديدة..

اشار تميم بن حمد، وفقا للمحضر الفضيحة، أن اميركا لا تمنع في انضمام حماس الى منظمة التحرير لانها، كما يرى تميم، لم تعد مؤثرة وبانت ضعيفة، لكنهم يريدون "سلطة واحدة" في الضفة الغربية وقطاع غزة بقيادة فتح، تلتزم بفرض "الهدوء ومنع العنف" و"بلا مشاكل مع اسرائيل"، كلام قد يبدو عاما، لكنه غاية في الوضوح السياسي..

لتذهب حماس الى منظمة التحرير لكنها غير مرحب بها في السلطة، التي لا يجب أن تشكل "إزعاجا أمنيا لاسرائيل"، وهنا نفتح قوسا كبيرا، بخصوص الغرض من خطاب الرئيس محمود عباس امام المجلس المركزي، وقبل تشكيل الحكومة بأيام قليلة جدا، عندما قال أن الحكومة هي حكومته، وبرنامجها برنامجه وتعترف بحق اسرائيل بالوجود، وبكل الاتفاقات الموقعة وتنبذ العنف والارهاب، تحدث وكان الاعتقاد ان ذلك سينسف جهود تشكيل الحكومة، الا ان حركة حماس صمتت تماما ولم تلتفت لما قاله، ليكشف محضر الرجوب مع مخابرات قطر واميرها أن ذلك جزء من الاتفاق المسبق مع خالد مشعل، والذي هو جزء من تفاهم مخابرات قطر مع المخابرات المركزية الأميركية للمرحلة المقبلة، خاصة وأنه لم يعد "يسيطر على حماس بغزة"، وغير مرحب به بمصر – حسبما تحدث الأمير الشاب تميم بن حمد بن خليفة" ..

ورغم أنه لم يسبق لرئيس وزراء فلسطيني، أن يبدأ تصريحاته السياسية بالتأكيد على الاعتراف بدولة اسرائيل ونبذ العنف واعادة التأكيد على الاعتراف بالاتفاقات الموقعة، باعتبار ان الرئيس نفسه اعلن ذلك، وأكد انها حكومته هو شخصيا وليست مسؤولة الا امامه، لكن تصريح الحمدالله جاء لمزيد من إظهار حسن النوايا لأميركا عبر "امارة قطر" لتأكيد درجة الالتزام بالتفاهات السرية في الدوحة..

وعندما اعتقد البعض الفلسطيني أن المصالحة والحكومة ستتعرض لضغوط هائلة، واشاع البعض ان الرئيس عباس قلوبها بكل قوة وصلابة، اتضح بجلاء مطلق أن كل دول العالم اعربت عن تأييدها للحكومة، واولها كانت الحكومة الأميركية، التي وجهت دعوة رسمية للحمدالله لزيارتها، وهي التي لم يسبق لها دعوته يوم ان كان رئيسا لحكومة دون اتفاق مع حماس.. ورفض دولة الكيان للحكومة لا يعني شيئا على الاطلاق، ولن يشكل عائقا للتعامل الدولي والأميركي معها، وقد لا تستطيع تل أبيب وقف الأموال الفلسطينية اذا اصرت امريكا على تحويلها، وستبقى تلك مسألة للمساواة والابتزاز لمزيد من تقديم التنازلات السياسية، والضغط على عباس لمنع القيام بأي عمل مواجهة ضد قوات الاحتلال في الضفة أو أي عمل عسكري من قطاع غزة، أو الخروج عن "نص التفاهات السرية"، الى جانب تقليص التهديد بالذهاب الى الأمم المتحدة.. مناورة في سياق تفاهم اميركي - اسرائيلي لابقاء عباس وحكومته وحماس تحت التهديد المستمر..

ورغم ما اعلنته حكومة تل أبيب عن بناء استيطاني جديد، في القدس والضفة وصل الى حدود 1800 وحدة سكنية، وتهديد الرئاسة الفلسطينية باتخاذ اجراءات "غير مسبقة" لو لم تتراجع حكومة نتنياهو عن قرارها، الا أنها تجاهلت بيانها التهديدي، وعادت الى استخدام لغة مملّة، لا تهز شعرة من رمش نتنياهو ووزرائه، ولم نسمع عن القيام بأي خطوة عملية كرد على النشاط الاستيطاني الجديد، و لا يوجد في الأفق ما يشير الى ذلك، لأن القدرة السياسية لم تعد "مستقلة" وفقا للمعادلة التاريخية التي صنعها الشهيد الرمز

الخالد ياسر عرفات في معنى "استقلالية القرار الوطني الفلسطيني"، بل باتت رهينة لحسابات غير حسابات "القرار المستقل" ..

المسألة باتت واضحة، ان تشكيل "الحكومة التوافقية" جاء بالتوافق مع قطر وامريكا، ومن باب خلفي دولة الكيان، كما قال امير قطر صراحة، ان اميركا تريد سلطة واحدة بقيادة فتح.. ولكن السؤال: ما هي وظيفة تلك الحكومة التوافقية في المرحلة المقبلة؟!..

وهناك علامة استفهام كبرى تبرز من "جنبات ذلك القاء - الفضيحة"، هل يمكن لقطر وواشنطن وتل ابيب استخدام الواقع الفلسطيني كحديقة خلفية لازعاج مصر في المستقبل، باعتبار انهم "غير مرتاحين للمصالحة ولا نريدهم ان يخربوا، يجب إرضاءهم بشئ ولكن ليس علي حساب برنامجنا معكم"، كما قال الرجوب لأمير قطر.. ما هو برنامج الرجوب مع قطر حول مصر، مع علم العالم اجمع ان قطر هي رأس المؤامرة، مع أنقرة وأداتها الجماعة الارهابية، ضد ثورة مصر ورئيسها عبد الفتاح السيسي.. هل ما قاله الرجوب هنا يعكس موقف الرئيس عباس الذي قال في العلن ولفضائية مصرية أن ثورة مصر "معجزة الالهة"، أم أن كلام التلفزيون تمويه لكلام القصر الأميري.. من صدق : كلام يقال في السر أم القول التلفزيوني العلني.. والى حين اعلان براءة الرئيس عباس وحركة فتح مما قاله وفعله الرجوب في قطر سنعتبرهما "شركاء كاملي المسؤولية، فيما جاء بـ"المحضر - المؤامرة " ضد مصر وثورتها!

هل جاء الاتفاق على " حكومة التوافق" لتكون بديلا عمليا للمضي في ما قرره القيادة الفلسطينية ومؤسساتها بتعزيز مكانة "دولة فلسطين"، مكانا وحضورا وحقوقا والعودة للذهاب الى مؤسسات الأمم المتحدة واكتساب العضويات المطلوبة دون أبطاء أو تأخير، ثم الانضمام الى معاهدة روما والمحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة دولة الكيان على جرائمها ضد شعب فلسطين وقضيته الوطنية.. وهل "الحكومة التوافقية" خطوة مضافة لادامة

فعالية لسلطة انتهى زمنها السياسي ومفعولها العملي قبل عامين من تاريخه،
وبالتحديد يوم 29 نوفمبر 2012!

والآن، الرسالة لبعض من أصر على رؤية صورة غير الصورة، هل لا زال
الضباب مسيطرا على المشهد.. الفضيحة السياسية فاحت رائحتها وأزكمت
الإنوف.. بشرط أن لا تكون مصابة بفيروس مرضي خطير، ومن لا يستطيع
ذلك عليه أن يذهب سريعا للطبيب "الشعب" يعالج ما اصابه من "مرض
خارج السياق التاريخي الوطني، وقبل فوات الأوان!

ملاحظة: "غزوة حماس" لمنع الموظف من الحصول على راتبه تمثل صورة
لأن "التقاسم السياسي – الوظيفي لإدارة الانقسام هو الأبقى!

تنويه خاص: هل يعتذر الرئيس عباس عن تجاهله لقوى وفصائل منظمة
التحرر عن مشاركتها حفل تنصيب السيسي رئيسا. أم أنه سيقول لهم ما يقول
دوما.. وهو يعرفون ما يقول عند معاتبته لفعل غير متفق عليه.. طبعا كلام لا
يكتب!

"الغاز مخفية" من الموصل الى الخليل!

كتب حسن عصفور/ قلما يكون لحدث او أحداث أن تدخل ارباكا سياسيا،
وتخلق حالة من "التيه السياسي" كما هي الحال التي فرضتها تطورات
الوضع في شمال العراق ووسط وجنوب الضفة الغربية..

فما حدث في العراق من الموصل وحتى تكريت مرورا بديالى وغيرها، من
تقدم سريع ومفاجئ لهزيمة الجيش الرسمي العراقي أمام مجموعات مسلحة
اختلط الحال بمعرفة حقيقتها، فمن يستسهل الأمر ليصفها بأنها مجموعات
"داعشية" فيما يشار الى انها "تحالف عسكري خاص" تشكل من مجموعات

مسلحة مشتقة من "داعش" وقوات من "بقايا جيش صدام" و"فرق سنية عشائرية" .. الا أن الثابت هنا كيفية تحقيق ما تحقق من "سيطرة خارقة" على عدد من المحافظات، ما كان لها أن تسقط بتلك السهولة لو ان من كان بها من قوات أمن قاتلت فقط لمجرد القتال، لكنها قررت أن تمنح مدن ومحافظاتها لمن دخلها دون أي إنذار أمني مسبق، فيما سمح ذلك لقوات "البيشمركة" الكردية أن تسيطر على محافظة كركوك سيطرة كاملة، وهو الحلم الذي انتظره " الأكراد" منذ توقيع اتفاق "الحكم الذاتي" في شهر مارس – آذار عام 1973 بين القيادة الكردية برئاسة الراحل مصطفى البرزاني – والد مسعود – وقيادة حزب البعث ووفده برئاسة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في حينه الراحل صدام حسين، حلم تحقق في لحظة لم تكن ضمن "احلام" ابناء البرزاني وتحالفهم..

ومن تابع ردة الفعل الأولى لاحظ أن هناك "فرحا سنيا" عارما ساد المشهد السياسي، واعتقد من اعتقد أنها بداية لانهييار "تحالف شيوعي (فارسي وعراقي) – اميركي، وسارعت اطراف عدة لتبدأ في اعلان "الليالي الملاح" حتى قرضاوي قطر اعتبر الحدث "ثورة سنية عارمة"، ضد "الشيعة" وظلمهم وقهرهم، فيما تسابق "اعداء النظام السوري" للقفز المبكر بأن ملامح النصر دقت، خلافا لموقف تركيا التي أصيبت بحالة من الدوران والهلع السياسي مما اعتبرته "مؤامرة"، لكنها لم تحدد طبيعتها أو أطرافها، وسارعت مجموعات لتعلن عن ولادة "الخلافة الاسلامية" واقامة "دولة الاسم في بلاد الشام" ..

ولم تغب روسيا الاتحادية عن المشهد حيث بدأت قولها بتصريح لافت للانتباه جاء على لسان وزير خارجيتها لافروف بأن ما يحدث في العراق يؤكد بما لا يدعو للشك فشل "الحملة البريطانية" على العراق عام 2003.. ونشرت تقارير اشارت الى أن الرئيس الروسي بوتين أخذ يعلن ان "داعش" اثبتت فشل السياسة الأميركية، التي حاولت برير تدخلها في دول مختلفة..

ما يحدث في العراق يحمل مجموعة من الأسباب الكامنة، فبال تأكيد أن احد أوجهها محاولة مشتركة من قوى عراقية مختلفة أن لا مكان لاستمرار المالكي رئيسا للوزراء مرة جديدة، لذا سنجد في الايام القادمة أن الهدف المركزي لاستغلال "الهزيمة الأنية العسكرية" للجيش الرسمي الاطاحة بحلم المالكي، وتشكيل "تحالف سياسي واسع" - شيوعي وسني وكردي وقومي وأطياف عدة - هدفه المركزي أن لا للمالكي رئيسا للحكومة..

فيما وجدت الحركة الكردية فرصتها لـ"خطف كركوك" في ظل هزيمة أنت من حيث لا يعلمون، او يعلمون، بينما النظام السوري يشعر انه اكثر المستفيدين مما حدث، رغم ما يبدو من أن ذلك يمس احد أهم حلفائه السياسيين في العراق وايران، لكن الواقع المقبل سيزيح بعض "اللثام - القناع" عن حقيقة ما حدث، خاصة وأنها تصدر رعبا مباشرا لنظام أردوغان منذ بداية الحرب على سوريا، وباتت تركيا ضمن دائرة الاستهداف، ما اجبرها على الاستجداد بحلفها الحقيقي في الأطلسي..

ولعل روسيا تبقى الأكثر استفادة سياسية وأمنية من المشهد "الداعشي" او ما يمكن القول انه "شبيهه المقنع"، فهي اربكت الحساب الأميركي في سوريا والعراق واورانيا وايضا مصر، وارسلت موسكو الرسالة الأهم للعالم أن سياسة اميركا في التدخل تحت ذرائع واهية اسمتها "محاربة الارهاب" فشلت فشلا ذريعا، وستحاول روسيا استغلال سقوط "الهيئة الأميركية" لفرض منطقتها بفرض حل سياسي لمناطق التوتر العام، ومنها اوكرانيا وسوريا والعراق وقد يصل الى ليبيا، كمقدمة لاعادة توزيع "النفوذ الدولي" في ظل اعادة "الروح السوفياتية" عبر روسيا الاتحادية..

ولن يكون مفاجئا أن يبدأ الحل من الاطاحة بالمالكي في العراق، وتشكيل "تحالف سياسي واقعي" بين مختلف مكونات العراق ليرسم لوحة مختلفة عن الصدام المستمر، ليصبح خلفية للبدء في الاتخراط بحثا عن "حل سياسي للأزمة السورية" تقوده مصر وروسيا بالتعاون الوثيق جدا مع الامارات

والعربية السعودية.. قد تبدو تلك "الغاز سياسية"، الا أنها "الغاز" تحضر من "رحم المشهد المفاجئ" في العراق والمنطقة..

ولأن "الألغاز" لم تعد حكرا على شمال المنطقة العراقية وسوريا، فأنها وصلت الى فلسطين، وتحديد مدينة الخليل في "بقايا الوطن"، باقدام "مجموعة مجهولة" بخطف 3 امنيين – مستوطنيين في الخليل، عملية تماثل في مفاجئتها ما حدث، مما يقال أنه "داعش بالعراق"، خطف واختفاء وسكوت، غير مسبوق من قبل الخاطفين، تمر الأيام ولا يوجد دليل أو مؤشر وكأن الخاطفين والمخطوفين لبسوا ما يعرف في ثقافتنا الشعبية بـ"طاقة الاخفاء"، وبدأت الاجتهادات والتحليلات تصب من كل اتجاه، البعض ربطها بحركات جهادية والآخر نسبها لـ"داعش" انتقاما من تصفية انصار لها، واستكمالا لعملية بناء "دولة الخلافة" في بلاد الشام ومنها فلسطين، فيما رأى البعض أنها عملية خاصة قد تكون مشاركة لأكثر من جهة، بعضها قد يكون "فتحاويون غاضبون" من الرئيس عباس وسياسته العامة والخاصة، مع مجموعات من "حماس" و"الجهاد"، فيما يقول قائل اسرائيلي أنها عملية مشتركة نفذتها "حماس" مع "الجهاد الاسلامي".. ولا زالت التقديرات مستمرة من يقف خلفها..

أما اسباب تلك العملية الخاطفة ، اسمتها اجهزة الاحتلال "اللغز المختفي"، فكل يقول ما يعتقد، وبالطبع السبب الأكثر وجاهة هي أنها ترمي لفرض عملية تبادل جديدة لتحرير اسرى، ولا شك أن ذلك سبب وجيه جدا، خاصة مع فشل مفاوضات – فتح وعباس من تحقيق المراد الذي تم دفع ثمنه، ولو تحقق للخاطفين ما يقال أنه هدف لهم ستكون تلك ضربة قاضية لنهج الرئيس عباس وحركة فتح، تفاوضيا، ودليلا مضافا أن ذلك النهج ليس سوى وهم في وهم..

لكن عملية الخطف ايضا، لا تستبعد توجيه ضربة قاصمة لـ"التنسيق الأمني" والذي اعتبره الرئيس عباس "تنسيقا مقدسا"، ورغم الاستفنان الأمني العام، لكل الأجهزة والتنسيق الأنى لحظة بلحظة مع أجهزة أمن الاحتلال، فشلوا

بالوصول الى المخطوفين والخاطفين، ما سيكون اعلانا صريحا بأ، "مقدس الرئيس الأمني" لا قيمة له في الواقع القائم امام رغبة شعب في رفض استمرار الاحتلال، وايضا رفض التنسيق معه، وهي الضربة التي قد تهز أركان السلطة وأجهزة الرئيس الأمنية، خاصة جهاز المخابرات العامة الذي اصبح مديره الرجل الأقرب لأذن الرئيس..

رسائل الخطف لن تقف عند حدو البعد الامني او البتادلي بل ستضع اول لبنة علنية أن المشهد القائم في الضفة والقطاع – بقايا الوطن – لن يستمر على ما هو عليه، وأن تشكيل حكومة "التنافق الوطني" ليس رداءا للهروب من مسؤولية الفشل السياسي للقيادة التي تخلت بطوع ذاتي عن استكمال قطار تعزيز "دولة فلسطين" والانضمام للمؤسسات الدولية ومنها "الجنائية الدولية"، التي اصبحت ملاذا مهما، قانونيا وسياسيا لمطاردة مجرمي الحرب في دولة الكيان..وقد لا تمر هذه الحادثة دون أن تلقي بظلالها على مقدره الرئيس عباس في الاستمرار بالحكم بما هو عليه..وعلها تكون بابا لحرب التوريث التي بدأت تطل برأسها، لذا لن يكون مفاجئا لو اكتشف لاحقا أن هناك من بين "حلفاء الرئيس الطامحين لاستبداله" شركاء في عملية "الغز المختفي" من عناصر وجهات ودول..والتي تروج بعض أوساط عباس أنها غير موجودة أصلا!

عملية الغاز مركبة تشهدها فلسطين كما العراق..ولا زالت اللعبة مستمرة وسيدفع الثمن من يستحق أن يدفع، ولا مكان في عالم قادم لكل جبان سياسي أو متخاذل أو قاصر الرؤية والتقدير..

والى اللقاء في "غز سياسي قريب"!

ملاحظة: هل لحكومة "التنافق الوطني" دور لمساعدة "الأهل والعشيرة الأمنية" كي لا تصيب رئيسها بحرج..صحيح شو رأي د.رامي فيما يحدث!

تنويه خاص: لأول مرة منذ انقلاب حماس في غزة عام 2007 تصمت حركة فتح الرسمية عن تذكر أحد ابرز المشاهد الفلسطينية في السنوات الأخيرة. لعل المانع كبر السن أو الانشغال في البحث عن "شلومو وارنيل وكوهين" ..طبعا الأسماء وهمية!

الغائب عن مستقبل "معبر رفح" و"العلاقة مع مصر"!

كتب حسن عصفور/ اثار ت تصريحات وزير العدل في حكومة "الفيديو كونفرس" رد فعل مصري لم يكن بالحسبان، فالوزير أعلن ما سبق لوزير آخر قوله أن هناك "وفد فلسطيني رسمي" للتباحث مع السلطات المصرية بخصوص وضع الاجراءات المناسبة لفتح معبر رفح، واعادة العمل به كما كان معتادا، قبل أن تتورط حركة حماس بما لا يجب أن تتورط به من موقف أخواني، واعلانها موقفا سياسيا معاديا للثورة المصرية، قبل أن يتمكن "عقلاء بها" من وضع حدا "اعلاميا" لتلك المواقف الغبية، سياسيا ووطنيا..

ردة الفعل المصرية كانت نفيا قاطعا لوجود وفد أو مباحثات بخصوص معبر رفح، والنفي المصري جاء انطلاقا من أن الحديث عن ذلك محاولة من بعض الأطراف الفلسطينية لاجراج الحكومة المصرية أمام الرأي العام الفلسطيني والعربي، خاصة وأن مصر أعلنت سابقا أنها لن تقوم باعادة العمل على معبر رفح، قبل أن تتمكن السلطة الشرعية من العودة للعمل في قطاع غزة، وتصبح هي صاحبة الولاية، وايضا ان يكون المعبر بكل اجراءاته ضمن "ولايتها" المدنية والأمنية" ..

ومصر محقة كل الحق في هذه المسألة، خاصة وأنه لم يحدث حتى الآن اي تغيير في واقع السلطة والمسؤولية في قطاع غزة ومعبر رفح لازال تحت المسؤولية الكاملة لأجهزة حركة "حماس" بشقيها، وقبل ايام عدة اعلن

الرئيس محمود عباس وقيادات فتحاوية أن "السلطة الشرعية" غير موجودة بغزة، فيما الوزير الأول رامي الحمدالله لا زال يعتبر الانقسام "حقيقة سياسية"، وصل الأمر به أن يماثلها بانقسام الألمانيتين، وأنه ليس في عجلة من أمره بزيارة القطاع، ولا تبدو ضمن أولوياته المقبلة، فهو يفضل الذهاب لأمریکا للمشاركة في احتفال مدرسي كي يزور واشنطن عله يلتقي صدفه أو ترتيبا بمسؤول هامشي في الإدارة الأميركية، فيما الذهاب الى قطاع غزة يبدو عملية مستحيلة..حتى أن لم يكلف خاطره بارسال "وفد وزاري" من الضفة لغزة بعد التشكيل..!

فإذا كانت السلطة الرسمية وقياداتها، صاحبة المسؤولية عن الشعب ومجريات حياته، لا تقيم أدنى اهتمام موضوعي لاعادة بنى السلطة الشرعية وهيكله مؤسساتها، ولا تقوم بما يجب القيام به قبل فتح معبر رفح، فكيف يتم الحديث عن مباحثات لذلك، وكأن الهدف ان ترمي "حكومة الفيديو كونفرس" عجزها المباشر على طرف آخر، واعتقدت أن رميها في "حجر مصر" قد يكون فرصتها الأسهل، استغلالا لفرضية أن مصر ستصمت على تلك "الاشاعات الحمدالية"، تقديرا لحب فلسطين ومسئوليتها السياسية والأخلاقية نحوها، ومن ثم لا تجد حكومة "الفيديو كونفرس" من يلومها على تأخرها في اعادة العمل بمعبر رفح ضمن ما أوهمت به الشعب الفلسطيني يوم الاعلان عن تشكيل "حكومة التنافق" ..

ولأن المسؤولية لم تعد جزءا من احساس العمل اليومي لحكومة لا يفتنع رئيسها بها، ويراهها غير التي يريد، دون أن يجد من يحاسبه على كلامه في مقابلة صحفية اميركية اساءت لشعب وقضية، فليس غريبا ان تصدر التصريحات ايضا كما حدث بخصوص معبر رفح، دون محاسبة او مساءلة لتلك الأقوال، وما يمكن أن تخلق من أثر ضار وحساسية مضافة لعلاقة فلسطين بمصر.. وهو ما يتطلب أن تدرك القوى السياسية والفصائلية، اختلفت مع "حكومة التنافق" أو لم تختلف أن تتصدى لسلوك كهذا، قد يخلق أزمة كبيرة مع الشقيقة الكبرى مصر، تراكم أزمة فوق أزمة انحياز حماس

للجماعة الارهابية، ولا يجب أن تصمت على تلك الأفعال التي يمكن اعتبارها أعمالا صبيانية، لا تليق أبدا بحكومة تمثل الشعب الفلسطيني، وفي زمن حساس جدا، حيث المتغيرات الدولية والاقلمية تعيد رسم خارطة النفوذ في المنطقة، ومثل تلك الأفعال قد تلحق ضررا كبيرا بالقضية الفلسطينية، قبل ان تمثل اساءة او احراجا لمصر المحروسة !

كان مفروضا أن تتوقف القيادة الرسمية أمام ذلك، ولكن عدم وجود "وقت فراغ" لديها باعتبار أن الوقت كله مرتبط بحثا عن "مخطوفين" يهود مستوطنين، وكأنها أصبحت "القضية المركزية" للسلطة أجهزة ومؤسسات، فيما تترك ما قد يلحق الضرر الكبير بفلسطين عربيا جانبا..

مطلوب من القيادة الرسمية والحكومة التي شكلتها أن تصدر بيانا واضحا حول الوضع على معبر رفح، وأن تصارح شعبها، لو آمنت به فعلا، بحقيقة العلاقة مع الشقيقة الكبرى مصر، وما هي "العقبات" التي تحيل دون اعادة العمل به، ولو أكرمت الشعب بأن تخبره هل هناك أمل باعادة العمل به قريبا أو بعيدا، المهم أن يكون معلوما للشعب حقيقة الأمر، والكف عن التلاعب بمشاعره المصابة بألف عطب وعطب من قيادته وحكومته وفصائله..

"الحقيقة المرة خير من الكذب الحلو".. تلك بديهية لا يجب أن تغيب عن ذهن ما يحمل "ختم" القرار الوطني!

ملاحظة: قيادات فلسطينية تتحدث عن ان نتناهو يحاول تقليد شارون في حربه على الضفة..طيب هل هناك من يقلد الخالد عرفات في مواجهة شارون!

تنويه خاص: نأمل ان تكون سفيرة الرئيس عباس لحل بعضا من "ازمات" سياسية ومالية بدأت تسري كالماء في المشهد الفلسطيني..زيارة لم يعلن عنها تبدو تحمل "كثيرا"!

ترجمتان لعبارة "غير مسبوقه" في اللهجة الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ ربما لم تتوفر فرصة سياسية للقيادة الرسمية الفلسطينية من مطاردة للاستيطان ومن يقوم به، كالتى توفرت لها بعد الاعلان الاستيطاني الجديد، المعلن من حكومة "الطغمة الفاشية" في تل أبيب، العالم بأسره، دون استثناء ادلى بدلوه الرفض لذلك الفعل "الاحتلالي"، بين ادانة صريحة الى تعبير عن "خيبة الأمل"..رد فعل عالمي قد يكون الأوسع منذ سنوات، كل يعلن موقفه، ما منح الموقف الفلسطيني الأولي الرفض للخطوة الاحتلالية "شرعية مضافة" على شرعية الأصل السياسي..

وتحركت "النخوة السياسية" الفلسطينية بعد أن أصدرت الرئاسة الفلسطينية بيانين متتالين، الأول هددت به بكلمات "نادرة الاستخدام"، ان رد فعلها سيكون "إجراءات غير مسبوقه" ما لم تتراجع حكومة بيبي عن قرارها الاستيطاني، وتلاه لاحقا بيانا فرحا جدا برد الفعل العالمي مرحبة به، باعتباره يشكل غطاء سياسيا هاما جدا لما ستقوم به من "إجراءات غير مسبوقه"..

وكان التقدير أن الرد الفلسطيني سيأتي سريعا مستفيدا من الموقف العالمي "غير المسبوق"، وساد الاعتقاد أن الرئيس عباس شكل فورا "لجنة مصغرة جدا" ممن يثق بـ"حكمتهم وعدم طيشهم السياسي" لتحديد الاجراءات بشكل متسلسل، ومستندا الى حالة لا تتكرر كثيرا من "عزلة ما لدولة الكيان" مقابل دعم عالمي لحكومة الرئيس عباس الجديدة المعروفة باسم "حكومة التوافق المحدود"، لكن لم نسمع عن أي قرار يشير الى اي فعل نحو ذلك، ويبدو أن الرئيس عباس قد أجل اتخاذ ما يجب أن يكون الى حين انتهاء المهام الشاقة الكبرى أمامه أولا، خاصة "لقاء السلام" للصلاة عليه أو له، في الفاتيكان..

الا أن هناك من يعتقد أن الكلمة المستخدمة في البيان الأول للرئاسة "غير مسبوقه" تحتاج الى اعادة تدقيق لغوي وربما ترجمة خاصة ومحددة وفقا

لـ"اللهجة الفلسطينية"، بعد ان حاول البعض ترجمتها ترجمة "غير مقصودة"، فهناك من ظن أن تلك العبارة تؤدي الى الاجراءات التالية:

* اعلان الرئيس محمود عباس انتهاء "الوقف المؤقت" لانضمام دولة فلسطين الى مؤسسات الأمم المتحدة، الـ63 التي يحب أحدهم تكرارها ليلا نهارا، بما يعني ارتقاء الحضور السياسي لدولة فلسطين..

* اعادة الحياة للقرار الرسمي باعتبار "دولة فلسطين" هي الحاضر الجديد في الضفة والقطاع والقدس، وانهاء كل المسميات المرتبطة بالسلطة الفلسطينية، واعتبارها حالة كيانية سابقة انتهى أجلها السياسي بولادة "دولة فلسطين" ..

* العمل على استكمال الاجراءات لاصدار الوثائق الفلسطينية المطلوبة باسم "دولة فلسطين"، من الهوية والرقم الوطني الى جواز السفر، مرورا بكل المراسلات الخاصة بذلك..

* عقد لقاء فوري للمجلس المركزي لمنظمة التحرير بمشاركة ممثلي حركتي حماس والجهاد الاسلامي، لاعتبار "دولة فلسطين" دولة تحت الاحتلال..

* العمل على تحويل تلك الخطوة الى اجراءات محددة، والطلب بعقد لقاء عربي، قمة أو وزراء خارجية لرسم "خرطية طريق" لتقديمها الى الأمم المتحدة وترجمتها الى خطة تنفيذ لازالة الاحتلال وتحرير "دولة عضو" في المؤسسة الدولية..

* اصدار مراسيم رئاسية تحدد أن الانتخابات المقبلة هي انتخابات لدولة فلسطين برلمانا ورئيسا، وعلى لجنة الانتخابات المركزية ان تراعي ذلك التغيير السياسي في كل سجلاتها..

* العمل على اجراء الانتخابات في الخارج لتكون لبرلمان الدولة ورئيسها وللمجلس الوطني في آن واحد، ويمكن تحديد الاجراءات القانونية لذلك بالتنسيق بين لجنة الانتخابات والمجلس الوطني والخارجية الفلسطينية، وذلك لتعزيز الارتباط السياسي بين كل ابناء فلسطين ودولتهم الوليدة..

*اصدار مرسوم رئاسي يتم التصديق عليه لاحقا من المجلس المركزي باعتبار أن الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير ودولة اسرائيل إنتهى اجلها الزمني – السياسي، ما يتطلب مراجعة كلية لطبيعة العلاقة على أن تكون على اساس التعامل بين دولة ودولة، وأي مسألة شائكة او عالقة يتم تسويتها ضمن قنوات الاتصال بين الدولتين..

وبناء على ذلك المرسوم تتوقف كل أشكال الاتصال بدولة الكيان الاسرائيلي الى حين اعادة تشكيلها وفقا للتطور الجديد..

وطبعا كل تلك الاجراءات لا تففز عن حق دولة فلسطين في ملاحقة دولة الكيان في المحكمة الجنائية الدولية، واستكمال الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني التي أكدتها قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار 194 حول حق العودة، وربما يتاح لها ايضا البحث عن الأراضي المسروقة منها وفقا لقرار التقسيم عام 1947..

تلك خطوات تشكل وجهة نظر في ترجمة عبارة "غير مسبوق" وفقا لـ"اللهجة الفلسطينية"..وبالتأكيد هناك ترجمة تكفي باستخدام اللغة والعبارة في اقسى درجات التهديد باعادة التركيز على العبارة السحرية التي يمكنها ان تهز دولة الكيان وقيادتها.."السلام والاستيطان خطان لا يلتقيان"..عبارة تشكل "السلح السحري" الذي يفوق كل ما سبقه وما سيليه من اسلحة فتاكة..

المعركة الآن اي ترجمة ستنتصر في "دار الرئاسة الفلسطينية"..وربنا يسهل ولا يفكرن أحد أن ما كان من الترجمة الطويلة لعبارة قد تكون وردت سهوا ليس سوى ظن آثم!

ملاحظة: اسقاط حكومة استراليا عبارة "المحتلة" عن وصف القدس ليس سوى جرس إنذار مبكر لدول تنتظر رد الفعل للقيام بذات الفعل..الكلام لوحده لم يعد مجديا..يذكرنا بمناشدة القيادي الحمساوي اسماعيل هنية لتشكيل جيش القدس..المناشدة التي لم نسمعها طوال 7 سنوات سابقة وحكم مرسي الاخواني..كلام هجايفص!

تنويه خاص: المفترض ان يذهب الوزير الفلسطيني الأول رامي الحمدالله الى قطاع غزة فوراً..مشاكلها تتطلب وجوده باعتباره الوزير الأول ووزير الداخلية..وإذا كان مصاباً بهلع امني الافضل له أن يعود الى جامعته..فلسطين لا تحتاج لمهلوع!

"توضيحات رئاسية" .. مطلوبة فوراً!

كتب حسن عصفور/ مهما كان هناك اختلاف مع الرئيس محمود عباس بسبب مواقف سياسية أو رؤية هنا أو هناك، فذلك لن يصل يوماً الى أن يصبح ذلك نيلاً من مقام "الرئاسة الفلسطينية"، فتلك تمثل "الشرعية الوطنية"، لا تنال منها الاختلافات في المواقف والتعبير عنها، والتي تشكل سمة أكثر من ضرورة، بل هي جزء من الفعل الخادم لتصويب الخطأ، او تعزيز الصواب، ورغم ان الرئيس تجاوز في احيان عدة طبيعة الاختلاف مع "اشخاص" وأحاله الى "خلاف" بلا سبب منطقي، لم يكن ذلك "ربحاً" له ولم ينقص من قدر من نالهم، لكن تلك مسألة مرت وانتهى أمرها، رغم انها طالت كاتب السطور شخصياً، وكان له ان يقوم برد عام وتفصيلي على كل ما ورد بخطاب لم اعد ارغب بالعودة اليه، ولن أعود الا إذا حدث ما يفرض الرد الواضح والتفصيلي عليها..

لكن ما حدث يوم أمس، الاربعاء 25 يونيو 2014، من نشر خبرين ذات ارتباط مباشر بالرئيس والرئاسة، يستوجب التداعي السريع من الرئاسة والرئيس وفوراً، والحديث بهما أو عنهما مطلب عاجل لحماية منصب الرئيس والرئاسة بما يمثله ذلك الموقع من مكانة وطنية لفلسطين دولة وقضية..

اول الخبرين، ان بعض المواقع نشرت خبرا عن اصدار جواز سفر ديبلوماسي للطفل فارس طارق محمود عباس، وهو "حفيد الرئيس"، والى هنا لا يوجد ما يمكن أن يمثل خرقا للقانون، فامتلاك "عائلة الرئيس من الدرجة الأولى" ابناء واحفاد قد يكون "حقا سياسيا"، فتلك لا يجب أن تصبح "أم القضايا"، لكن ما لا يمكن قبوله أولا، أو الصمت عليه هو ما ورد في خانة مهنة حامل الجواز: بأنه "حفيد الرئيس"، لو صح ذلك ونأمل الا يكون، فتلك مصيبة وطنية قبل أن تكون "خطيئة سياسية" ..

الحديث عن اختراع مهنة للنسب والأقارب، مفارقة لا نظن ولا نعتقد أنها حدثت في أي بلد من بلاد الكون، كانت مهما كانت، ملكية أو رئاسية أو كيان بلا ملامح، فأن يصبح "النسب للرئيس" مهنة، فتلك مصيبة لا تنقص شعب فلسطين، وسط ما يعيش من مصائب.. كان بالامكان وبكل يسر وسهولة أن تترك الخانة فارغة، أو يتم وضع علامة بلا او رمزها بالاشارة " / " فهو دون السن القانوني للعمل او ان يحمل بطاقة هوية أو رقم وطني، كونه مواليد 2001، فتى قاصر أو طفل لا أكثر.. فلماذا وضع مقام الرئاسة في ورطة بلا معنى أو فائدة سوى أن يبحث البعض عن كيف يلحق ضررا وتشويها بمقام "الرئاسة" ..

يجب أن يتم اصدار توضيح سريع من الرئاسة، إن صح الحدث، يتضمن ان ما حدث "خطأ غير مقصود" وربما "اجتهاد موظف" لم يفكر في أبعاد ما فعل، وبعد التوضيح يعتذر الرئيس باسمه وأيضا ولده طارق للشعب الفلسطيني عما حدث، بوعد أن لا يتكرر ذلك تحت أي ظرف، فالنسب ليس مهنة أو عمل يتقاضى الانسان عنه راتبا أو بدلا ماليا.. وكي لا تمثل فلسطين سابقة للأمم من "ارذل السوابق"!

أما المفارقة الثانية، فهي قيام وكالة الأنباء السورية "سانا" بنشر صورة لرسالة قالت أنها من الرئيس محمود عباس لتهنئة الرئيس الأسد بفوزه بالانتخابات، وان ذلك سيكون مساهمة للخروج من الأزمة ومواجهة الارهاب، والحق أن الرئيس اصاب بالتهنئة سياسيا، ففلسطين لا يمكنها أن

تكون الا مع الدولة في سوريا، وترفض "مؤامرة التقسيم" ولا صلة لهذا الموقف المبدئي من حق الشعب السوري بالمعارضة الوطنية لأي سياسة داخلية، لكن بعيدا عن أطراف "مؤامرة دولية" لا تريد دولة ولا نظاما، وكل ما تسعى له خلق "كيان مثيل لكيان العراق"، ودون تفاصيل الموقف السياسي، فتلك ملاحظات أخرى، لكن الأهم هو "رسالة الرئيس للرئيس"، التي حملت فعلا "مفارقات" عجيبة..

فالوكالة السورية نشرت صورة الرسالة بخط اليد، ومن يعرف خط الرئيس عباس سيعرف أنه ليس خط يده الذي يعرفه شعب فلسطين، ثانيا كيف يمكن أن تكتب رسالة بخط اليد في عالم اليوم، مضافا أنها رسالة بلا توقيع الرئيس عباس الذي يعرفه غالبية الشعب، لفرادته الخاصة، كما ان الرسالة ليست على ورق الرئاسة الرسمي.. والغريب أن الوكالة الرسمية الفلسطينية "وفا" لم تنشر أي رسالة أو برقية تهنئة من الرئيس للرئيس، ولم تأت بذكرها أبدا، حتى بعد نشر "سانا" ما قالت أنه رسالة الرئيس عباس..

هل الرئيس ارسل رسالة فعلا، أم أن سوريا اختلقت ذلك لـ"توريث الرئيس" فيما لا يجب، وإن صح أن الرسالة "مفبركة"، فلماذا لم تقم الرئاسة بالتوضيح الفوري خاصة وانها منشورة على موقع رسمي وليس موقعا مجهولا، وإن كانت "مفبركة أم مختلقة" هل حققت الرئاسة في الجهة التي ارسلتها.. المسألة هنا ليس خطأ يمكن التغاضي عنه، بل نحن أمام حالة تحتاج إما التصديق بصواب الرسالة، وهو يتطلب توضحا لسبب اللجوء الى الطريقة البدائية تلك، وإن لم تكن فتلك عملية إحتيال ونصب عام باسم الرئاسة الفلسطينية، وعملية "سطو سياسي" تستوجب الرد السريع والتحذير من فعل ذلك وخطورته.. كي لا يصبح مقام الرئاسة الفلسطينية مجالا للغزو والسطو وما شابه ذلك من "افعال"..

كما قلنا نختلف مع الرئيس في موافقه، لكن لا نقبل أبدا أن تتحول "الرئاسة مكانا وتمثيلا" لملطشة هنا أو هناك" واحتراما للمقام يجب التوضيح بلا ابطاء أو تكاسل أو لا مبالاة.. فعندها يبدأ المتبرصون بالعمل على اعتبار أن مقام

"الرئاسة" بات معطوبا.. وهناك من ينتظر الانقضاء عليها بريح عاتية قادمة من "قاعدة" لم تعد مجهولة.. من اجل فلسطين قبل أن يكون من أجل رئيسها، ان ترد "الرئاسة" على مفارقات تنال منها مقاما ومكانا..

ملاحظة: شكرا للناطق الرسمي الحكومي دبسيسو، تحدث لأول مرة عن بعض "الغاز" الأموال القطرية وجهد الحكومة لا يصلها، لكن هل ما تم من خطوات كاف لتبرير العجز والقصور.. لا نزن ذلك يا ايها الشاعر الجميل! تنويه خاص: نصيحة للوزراء المقيمين في قطاع غزة، ان لا يرددوا كلاما حول مشاكل القطاع دون أن يكونوا متأكدين منه.. مش ناقصين يا معاليكم!

حكاية "اموال قطر لموظفي حماس" .. ركيكة!

كتب حسن عصفور/ قبل ايام نشر أحد المواقع للقناة القطرية، أن حكومة الحمدالله رفضت ادخال 20 مليون دولار تبرعت بها دولة الأمير تميم لسداد رواتب موظفي حماس في قطاع غزة، ورغم أن الناطق باسم حكومة الرئيس عباس ويرها الأول د.رامي نفى الخبر، لكنه لم يحدد حقيقة المسألة، ولا ما هي قصة الملايين تلك، وقال كلاما لا زال "عائما" و"سائلا"..

وفجأة خرج علينا العنصري وزير خارجية الكيان ليبرمان، متهما المبعوث الأممي الخاص روبرت سيرى بأنه حاول القيام بتهريب الملايين القطرية الى قطاع غزة، ورغم ان ليبرمان لم يخبرنا طبيعة وسيلة التهريب، هل هي "حقائب سفر" أم نفق اممي خاص"، أم عبر مصارف لا يعلم عنها أحد، لكن السيد سيرى قام سريعا بتكذيب ليبرمان ونفى روايته، التي يحاول ليبرمان استخدامها للقيام باعتبار سيرى "شخصا غير مرغوب به" -بروسونا نن غراتا- ، ويبدو أن تعاطف سيرى الانساني مع قطاع غزة، ورفضه رواية دولة الكيان حول الخطف، وما تقوم به من أعمال عدوانية في الضفة، ما

سبب حرجا كبيرا للرئيس عباس ومؤسساته، أجبرها على تغيير بعض خطابها نحو ادانة العدوان، وتذكرت اخيرا أنه يجب مطالبة العالم بعدم الصمت، حتى أن الرئيس عباس وبعد ايام من قتل قوات الاحتلال لاطفال وشباب نتيجة اعادة احتلال الضفة، طالب "شريكه نتينا هو" بادانة القتل ردا على جميله السابق بادانة الخطف وقتل المستوطنين..

ولكن بعيدا عن رواية ليبرمان وما يحفره للمبعوث الأممي لطرده من فلسطين، السؤال ما هي حقيقة "الأموال القطرية"، ولماذا اصبحت مشكلة لم يسبق لها ان حدثت، ونبدأ بالسؤال الرئيسي: هل حقا قررت قطر تحويل المبلغ المذكور، ام أننا امام عملية اعلامية أريد بها ادخال الحالة الفلسطينية الى ارباك فوق ما بها من ارتباك، وهل الهدف من خلة " أزمة اعلامية عن المال" للتغطية على العدوان واعداد احتلال الضفة والقصف العدواني المتواصل ضد قطاع غزة، بدراسة متفق عليها بين أطراف ذات مصلحة للتغطية على جرائم دولة الكيان..

إن كانت المسألة ليست "لعبة اعلامية" لخدمة استمرار العدوان ومحاولة الهاء أهل القطاع، خاصة موظفي حماس واسرهم عما يدور فعلا، فلماذا تم خلقها واين المشكلة في أن تقوم دولة قطر بتحويل الأموال الى الخزينة العامة للحكومة وتأخذ تعهد علني ومكتوب من الرئيس عباس، بضمان أميركي ان لا يتم صرفها في غير غايتها الأساس وهو صرف رواتب موظفي "حماس"، هل هناك حالة شك بين حكومة الأمير وحكومة عباس تحول دون أن يتم التحويل الى الخزانة، أم هناك اسبابا أخرى..

ومن ضمن الأخرى، ما اعلنه رئيس حكومة الكيان أنه سيمنع تحويل "أموال قطرية" الى حماس، وهل يملك الحق أصلا بفعل ذلك، لو قامت دولة قطر مثلا بايداع المبلغ في أحد البنوك التي تضمن سلامة اجراءاتها، وكيف لنتنياهو أن يمنع رواتب موظفين في "حكومة التوافق" - التسمية هنا فقط للدلالة وليس ضمن وصفها الحقيقي- ، الم ترحب أمريكا واوربا والعالم بأجمع بحكومة عباس ووزيرها الأول واعتبرت انها استجابت للشروط

السياسية المطلوبة، وقدمت "السبت السياسي" كي يتم نيل الرضا، انتظارا لنيل "الأحد المالي"، فهل حدث شيء اربك الحسابات أم أن هناك "خدع" جديدة تدور في افق المشهد العام لا يرغب "أهل الحكومة" الافصاح عنه..

وإن كان أهل الحكم والحكومة يعلمون بنوايا تل أبيب برفض أموال قادمة لخزينتها، فلماذا يتم الحديث عنها انها "أموال لحماس"، هل أصبح في الخزينة العامة الفلسطينية جناحان، أحدهما خاصة بـ"أموال موظفي حماس" وآخر لـ"موظفي غير حماس".. اليس هذه فضيحة سياسية تستحق المساءلة، وتستوجب أن يتدخل المراقب العام ورئيس هيئة مكافحة الفساد (كلاهما واحد الآن بعد تسمية رفيق النتشة رئيسا للرقابة ايضا)، والبحث عن المسؤول عن تلك الفضيحة السياسية قبل أن تكون مالية..

كانت أموال قطر تصل الى الخزينة رغم شحتها دون أي ضجيج، بل أنها تقوم بتحويل "أموال لشخصيات مقدسية ومؤسسات بها" من وراء ظهر الحكومة الفلسطينية، والتي لم تستطع الاعتراض لاسباب "عير سياسية"، فقطر من الدولة السامية وفوق النقد في "بقايا الوطن" بفرمان خاص جدا.. وايقنا دولة الكيان لا تقف عقبة أمام وصول الأموال القطرية لفلسطين، الا أن ما حدث مؤخرا يشير الى أن هناك "حكاية" تقف وراء تلك الأزمة المفتعلة، وكأننا امام "فيلم هندي" يحدث ضجيجا كما كان مع وصول الفيلم الهندي الأول "سانجام" الى قطاع غزة في منتصف الستينات ليتم عرضه في دور السينما يوم أن كان هناك دور سينما..

مفارقة جانبية : الان لا يوجد دور عرض سينما في قطاع غزة ربما لأسباب شرعية!

ما يحتاجه الفلسطيني، كان موظفا حماساويا ينتظر راتبه والذي هو حق له بعيدا عن الانتماء، أم لم يكن موظفا لكنه يبحث عن حقه السياسي لمعرفة ما الذي يحدث من حوله واين تسير به وقضيته "الأقدار"، وكأن العدوان

والاحتلال و إعادة الاحتلال والقتل والحصار والأسر والاعتقال ليست كافية له، حتى يصاب بأمراض "تشوشر ما تبقى له من قدرة تحمل وصمود..

مطلوب من الحكم والحكومة المرتعشة توضيح كل ما له علاقة بـ"أموال قطر".. ولو ثبت ان هناك من وشى بأنها خاصة بموظفي حماس يجب أن يتم محاسبته سياسيا ومهنيا وطبعا سيكون له حساب وطني.. فتلك وشاية علنية لخدمة دولة معادية.. افتراضا أن الاحتلال عند البعض لا زال عملا معاديا..

ملاحظة: النفير المفاجئ للرئيس وطاقمه في اليوم التاسع للعدوان يشكل "بشرة خير" .. لكن ليتهم يـ"كملوا جميلهم" ويخبرونا شو صار وما الذي جرى يا هل ترى!

تنويه خاص: يبدو أن "حرب التوريث" تشتعل في داخل فتح.. بالمناسبة هل يمكن اعتبار "صلحة الطيب مع عباس" جزءا من تلك الحالة.. كل شيء ممكن، ليش لا!

حيرة غزة بين "خطف سابق" و"خطف منتظر"!

كتب حسن عصفور/ وتكشف بعض ما لم يكن يقال علنا، ويقال كل ساعة سرا، ان قطاع غزة لم يصبح جزءا من "الشرعية الوطنية" حتى تاريخه ولن يصبح الى زمن "مجهول"، وجاءت تصريحات القيادي الأبرز في حركة حماس، المختص بشأن "المصالحة" موسى ابو مرزوق لتحديد خطا فاصلا بين "الواقع" و "الوهم"، بالاعلان الصريح جدا، أن حماس قد تضطر للعودة لإدارة قطاع غزة، معددا نقاطا لـ"تبرير" ذلك..

رسالة ابو مرزوق في إعادة "خطف غزة" بعد اتفاق الشاطئ، والذي وضع "الخطف السابق في غرفة الانعاش"، ليست انقلابا كما يدعي البعض، بل هي

اعادة صياغة للحقيقة السياسية القائمة، ولا تحتاج لأي جهد أو مجهود لتحديثها، حيث لا زال القطاع فعليا تحت قوة حماس الأمنية، وغالبية الحالة المدنية، بل أن النشاطات مهما كان حجمها ولونها، خاضعة كلياً للأمن الحمساوي، الذي يعيش بالكامل دون أي تواصل مع ما يسمى وزير الداخلية الموحد.. اي ان الانقلاب يحتاج واقعا سياسيا للانقلاب عليه، وهو ما ليس قائما بعد!

رسالة ابو مرزوق باعادة "خطف غزة" ليست انقلابا كما كان، ولكنه تعرية لاتفاق لم يحمل من المصالحة سوى الإسم وبعض الامتيازات لبعض الناس ومصالحة سياسية ضيقة جدا لآخرين، ارادوا تسويق أن "الضفة والقطاع" باتا تحت "السيطرة"، وتشكلت حكومة حملت وبحق وصف "حكومة التنافق الوطني" الى أن باتت وبعد أيام وكأنها "حكومة التنافر الوطني"، وبعد تصريحات موسى يمكن وصفها بحكومة "التناذب الوطني".. حماس لا تحتاج لعمل اي شيء سوى اعادة "وزرائها" لمكانهم ويعود اسماعيل هنية الى مقر مجلس الوزراء، وينتهي أمر الاتفاق، ولكن بغير رجعة الى زمن طويل..

قبل ايام من تصريحات د. ابو مرزوق، نشرت وكالة مقربة من حركة "حماس"، تقريرا اخباريا لم يجد كثيرا من الاهتمام، خاصة من يحملون سيف الدفاع عن الرئاسة الفلسطينية، ويتربصون بكل ما لا يرضيها، كان صوابا أم خطأ، فهم فرقة "حسب الله" لاغير، ولذا لم يدركوا قيمة الخبر وما يرمي اليه، إذ اشار التقرير الاخباري للوكالة، أن هناك مشاورات تجري بين فصائل حول "مستقبل قطاع غزة" في حال فشل اتفاق الشاطئ، وعجزت حكومة الحمدالله بأن تتحول الى حكومة "توافق وطني"..

التقرير، ورغم أنه لم يحدد لا زمان ولا مكان ولا طبيعة المتشاورين، الا أنه أرسل الرسالة الأولى بأن هناك "جديدا" يتم الاستعداد له، وأن حركة "حماس" لا تقف متفرجة على سلوك الحكومة العباسية، ولا سلوك الرئاسة الفلسطينية نحو ما اعتقدت أنها تريده جراء الموافقة السريعة جدا على اتفاق الشاطئ، دون شروط لا مسبقة ولا لاحقة، على أمل تحقيق ما انتظرته، سداد

رواتب موظفيها، عودة المجلس التشريعي للعمل، وهي تعلم يقينا أنه سيكون "قوتها السياسية الضاربة"، وستحيله الى حركة صد لسياسية عباس وحكومته وحركته، فيما اعتقدت أن عقد الاطار القيادي المؤقت المتفق عليه، سيفتح لها ابوابا مغلقة، وأن طريق معبر رفح ستصبح سالكة نسبيا، ما يخفف الاحتقان عنها..

توهمت حماس أن الاتفاق سيحقق لها كل ذلك، وأنها ستتفرغ لاحقا لاعادة ترميم ما أصابها من كوارث ومصائب بدأت بعد انحسار "املها" في الانتشار على وقع "النصر الاخواني المبين"، حتى أن د.محمود الزهار، وبعد نجاح مرسي برئاسة مصر، قال أن "الخلافة الاسلامية بدأت تشق طريقها من أمام مقر المجلس التشريعي في غزة"، في اشارة واستعارة خاصة عن أن فوز حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006 هو الأساس لما سيكون من "حلم الجماعة الاخوانية وخلافتها القادمة"..وكان ما كان من سقوط "الوهم المتبدد"..

وعليه فتصريح ابو مرزوق ليس مفاجئا جدا، لمن قرأ تقرير الوكالة اياها، لكنه بالقطع صادم لمن "عاشوا في طراوة اتفاق مهزوز جدا" منذ بدايته، وأن حماس باتت عاجزة متهالكة مرتبكة جراء هزيمة الجماعة الاخوانية المدوية..

ولكن من المسؤول الأول على ما وصل له حال القطاع، وبلا أدنى تفكير المسؤولية الأولى تقع على عاتق "الشرعية الفلسطينية"، التي لم تبادر ولو للحظة لتثبت أنها باتت هي الحاضر السياسي في القطاع، وأن الانقلاب وليس الانقسام فقط، انتهى الى غير رجعة، عمليا وليس لفظيا، وكان أول خطوة يجب أن تكون هي ان يذهب الرئيس محمود عباس الى مقره الرئاسي على شاطئ بحر غزة، المعروف لكل اهل القطاع باسم - المنتدى - ، ولا يجب أن يبقى تحت هاجس الخوف الأمني، تلك الخطوة التي كان لها أن تكون البداية الحقة لاعادة "الشرعية السياسية" للقطاع، ولو فعلها لوجد حشدا شعبيا ينتظره لم يره في حياته، وبالتأكيد لن يراه لاحقا، فأهل القطاع يعشقون "الشرعية

الوطنية" عشقهم لفلسطين، طالما أن "الشرعية" تعترف بهم، وتشعر بهم وتضعهم جزءا من حسابها العام..

والمسؤول الثاني كان من سمي رسميا رئيسا لحكومة التوافق، الذي لم يجد فرصة مناسبة للذهاب الى قطاع غزة، لا قبل القسم ولا بعده، بل أنه تعامل مع قطاع غزة وعبر تصريحات لصحيفة أميركية بشكل "دونى"، كان على الرئيس وفتح ان يحاسبوه حسابا عسيرا لو لم يقللوه عليها، لكن الرجل ادرك أن القطاع لا زال حالة "عاطفية" في الذهن وليس واقعا يتطلب الحركة اليه..

الا يشكل عدم ذهاب الرئيس ووزيره الأول الى قطاع غزة، انقلابا على الشرعية الوطنية، وخطفها لحدود بعض الضفة، أليس الغياب عن قطاع غزة، بعد شهرين ونيف من توقيع اتفاق الشاطئ يشكل "ردة سياسية" عما تم الاتفاق عليه، خاصة وأن الرئيس ووزيره الأول لم يقدموا لا سببا ولا ذريعة لعدم زيارة القطاع، وإن كان السبب أمني فنصل عندها الى الكارثة الأعظم، عندما يكون الأمن الإسرائيلي هو أكثر "حنية وأمنا" من أمن حركة حماس على الرئيس ووزيره الأول، وكلنا أمل الا يكون ذلك من اسباب تأخير زيارة "الرئيس ووزيره الأول"، كما يحاول بعض "الصبية" ترويجه..

نعم تصريحات ابو مرزوق اعادة لسلاح "الخطف"، لكنه رد فعل على خطف سبق..المفتاح لمنع تجديد "الخطف المتبادل" بيد "الشرعية الرسمية" وليست بيد حماس..وما يلي من نتائج مسؤوليته الأولى على عاتق الرئيس وحكومته الخاصة جدا..ولم تكن حركة اتصالات مشعل الأخيرة سوى بعض ترجمة لما سيكون لو أن البعض لم يدرك ما سيكون!

تلك هي المسألة، ولا غيرها، ومنها يكون البدء، هل نمنع الخطف أم نعيد ترسيمه بشكل جديد!

ملاحظة: القيادات الفلسطينية والخبراء والنشطاء بحاجة الى قراءة معقمة لتصريحات نتيناها حول التحديات التي تواجه اسرائيل..

تنويه خاص: ليت هيئة الاذاعة والتلفزيون الفلسطينية تصدر توضيحا عن اسباب منع برنامج خاص بالأسرى..الكلام يتطاير شمال ويمين في ضوء عملية الخطف..التوضيح واجب وضرورة!

"خطاب جدة غير الشعبوي"..والاستخدام الاسرائيلي!

كتب حسن عصفور/ كان بالامكان ان يتم عدم الالتفات لما أورده "موقع "دولة فلسطين" على مواقع التواصل الاجتماعي، لتبرير خطاب الرئيس محمود عباس أمام مؤتمر وزراء خارجية دول التعاون الاسلامي، يوم 18 يونيو 2014 بجده، لولا أنه تعامل بخطرسة نادرة لاتهام من عارض الخطاب، وفحواه، وهم الغالبية الكاسحة جدا من أبناء الشعب الفلسطيني، وضمنهم ابناء حركة فتح، وكثيرون من ابناء الحركة عبروا عن ذلك صراحة في ذات المواقع الاجتماعية، بأنهم اما "سذج طيبون"، أو اصحاب مصالح و"أجندات" تخدم مصالح "غير وطنية"، هكذا وبكل بساطة وصل كاتب التصريح التبريري، معارضي الخطاب، الذي اعتبره خطاب "حماية الشعب" مما كان مقدر له من أخطار جسام..!

ولا نظن أن مثل تلك الأقوال يمكنها أن تصدر عن جهة رصدت حقيقة رد الفعل عامة على نص الخطاب، والقصد برد الفعل، ليس الرفض الشعبي والوطني الفلسطيني له، شكلا ومضمونا، بل ايضا رد فعل قادة وساسة دولة الكيان الاحتلالي، باعتبار الخطاب أيضا موجه لهم، فإن كان الرفض سمة شعبية عارمة لذلك الخطاب، فإن رد فعل دولة الكيان، من شمعون بيريز الى ليبرمان، مرورا بنتنياهو ومن حولهم وجنبهم، امتدحوا الخطاب كما لم يكن سابقا، وصلات مديح وصلت الى أن يقول عنه شمعون بيريز أمام الكونغرس الأميركي، أن عباس أكد بخطابه في جده، أنه "شريك حقيقي للسلام"، ويجب الحفاظ عليه ودعمه ومساندته، فيما اشاد به رئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في

تل أبيب، بببي ننتياهو، اشادة لم يسمعها الرئيس عباس يوما من "شريكه المرتبك" ..

أما يوسي بيلين، فقال، أن خطاب عباس بجدة لم يقله فلسطيني يوما، بل أن الرئيس عرفات لم يتحدث باي كلمة مماثلة مما ورد بالخطاب اياه "الحكيم جدا"، ولنتجاوز كل "المدح السياسي الاسرائيلي" للخطاب "الذي شكل حماية غير مسبوقه" للشعب كما وصف "المبرراتي"، ونذهب لما ذكره مندوب دولة الكيان في مجلس الأمن، عند تقديم طلب لإدانة العدوان على الضفة والقطاع، فالمندوب اعتبر أن مقدمي الطلب "لا يستحقون"، وخاطبهم فوراً الم تسمعوا ما قاله الرئيس الفلسطيني في مؤتمر جدة" من إدانة للخطف واستنكار العمل المسلح ورفضه العنف، وأنه يتعاطف مع "الفتية المخطوفين" ..والكارثة أن مجلس الأمن لم ينجح بإصدار "بيان" وليس قرار يدين العدوان، بفضل ذلك الخطاب "غير الشعبي" لكنه "الحكيم وحامي الحمى" ..

رد الفعل لا يقاس بالشتائم أو كيل الاتهامات لهذا أو ذاك، وعدم رؤية المسألة من جوانبها كافه، هي السذاجة بعينها وبذاتها، ولا نعتقد أن حملة المدح العام داخل دولة الكيان، قادة من كل لون، يمين وشمال ووسط، وأن يكون مرجعية لمندوب دولة الكيان لإدانة طالبي ادانة العدوان، يمكن وصفها بحملة ساذجة جاهلة تغلفها "الطيبة والجهالة السياسية" لعدم قدرتها على فك "طلاسم الحكمة والرشد" لخطاب جدة، الذي رأه "المبرراتي"، ولم يره الشعب الراض وايضا "حكما بني صهيون" ..

أما "الفضيحة الكبرى" لكاتب التبرير الأسذج، هو أن يرى الخطاب جاء لحماية الشعب الفلسطيني من أخطار كان سيتعرض لها لولا أن قام الرئيس بالحديث كما تحدث، وكان ما يحدث خلال 16 يوما في الضفة من اقتحامات واعتقالات وقتل وتدمير مؤسسات وترويع بشر، وخطف رئيس المجلس التشريعي وأكثر من 20 نائبا، وما يحدث يوميا من قصف واغتيال في قطاع غزة، ليس عدوانا ولا حربا ولا اعادة احتلال، بل هو بعضا من "رد فعل محتملة" ..ولم يخبر المبرراتي اياه ما هي تلك الأخطار التي كان يمكن أن

تكون غير الذي يحدث يوميا..اي منطق يذهب اليه من يريد تبير خطيئة
بكارثة..

ربما كان أفضل كثيرا لمن تطوع بكتابة "تبرير ساذج وجهول" عن خطاب
يستحق أن تعتبره كل القيادة الفلسطينية، قوى وفصائل وعناصر بأنه كان
"سقطه تاريخية"، وسيتم حذفه من "السجل الوطني" واعتباره كأنه لم يكن،
في اطار مراجعة وطنية جريئة لخطيئة يمكنها أن تستخدم ك"ذريعة" ولفترة
طويلة لمواجهة كل عدوان احتلالي على "بقايا الوطن" في الضفة
والقطاع..وقبل حذف الخطاب المصيبة يجب أن تعتذر صفحة موقع "دولة
فلسطين" عن ما جاء بها من تعليق معيب وطنيا وسياسيا، ليس للشعب
الفلسطيني الذي عارض وبقوة ذلك الخطاب، بل مسيء أولا لمن يريد ذلك
التعليق تبرير فعله..خطاب كارثي وخطير، بات يستخدم اسرائيليا في كل
مناسبة لا يمكن وصفه إلا بأنه خطيئة سياسية تستوجب الشطب الوطني كتابة
ووجدانا..والترجع عنها هو نموذج للكبرياء والحماية الوطنية وليس غيرها..

ملاحظة: هل يستقيل قاضي القضاة الشرعي من منصبه ويكتفي بمنصب
مستشار الرئيس بعد ما تعرض له في المدينة المقدسة..فكرة تستوجب التفكير
يا "شيخ"!

تنويه خاص: اليوم تشهد القاهرة أو لفعل لمعارضة قطرية تكشف حقيقة
الحكم القائم في تلك البلدة..طبعا ممكن للحاكم القطري ان يستعد بجهة
"الهارب" للكذب والتضليل للرد على ما سيقال!

خلص الكلام.. بانتظار العبور!

كتب حسن عصفور/ ليطم وضع كل ما على الحكومة الجديدة من ملاحظات جادة جدا، تشكيلا واسلوبا وفرضا لأسماء بذاتها لإثبات "الذات الرئاسية"، وتركيز للسلطة في يد بعضهم، الا أن الحدث حدث وانتهى أمر التشكيل الوزاري، ولن يتذكر أهل "بقايا الوطن" من اسماء اعضائها سوى من يقدم لهم ما ينتظرون منذ سبع سنوات قد تكون هي الأسوء منذ اغتيال زعيمهم الخالد ياسر عرفات، الذي كان ثمنا مبكرا لغاية سياسية معلومة..

انتهى الكلام عن التذرع بالإختباء وراء "ثوب الانقسام" الاسود ليهرب كل من طرفيه بعيدا عن ما يجب فعله وطنيا، ولذا لن يقبل بعد اليوم أي عذر أو ذريعة تحول دون العمل من اجل مصلحة القضية الوطنية، خاصة بعد أن اعلنت واشنطن أنها ستتعامل مع الحكومة نتيجة تلبية كل "متطلبات" أمريكا السياسية منها، على لسان الرئيس محمود عباس ثم اكدها بصوت جهوري دون اي لعنة سياسية بأن الحكومة ملتزمة التزاما كاملا ببرنامج الرئيس بالاتفاقات الموقعة والاعتراف باسرائيل ونبد العنف وربما باعتبار "التنسيق الأمني مقدسا"، "الهدية الجديدة التي قدمها عباس" لأمريكا واسرائيل دون الحاح..

انتهى كل ما كان "عائقا" للعمل من أجل خلاص شعب فلسطين من فعل قهري احتلالي، وبغض انقسامي طال أمده لغرض في "نفس المنقسمين"، بكل أمل أن يكون "الغرض" قد زال فعلا، رغم كل ما يحيط بذلك من ريبة بدأت قبل إنهاء الخطوة الانقسامية وخلال ترتيباتها وفي أول كلام بعد اعلانها، لا يهم الآن الحديث عما حدث وكان، ولكن ما لا يمكن ألا يصبح مهما وهاما هو ما يلي من خطوات يجب أن تؤدي لتعزيز فلسطين القضية والوطن، ومن يظن أن خطوة الاعلان عن انتهاء الانقسام تتيح له بعد ذلك أن يفعل ما يشاء

فهو يرتكب خطئية سياسية نادرة، ولعل انهاء "عهد حماس" في غزة سيجعل من القطاع شعلة كفاحية لمنع أي انحدار سياسي يطيل القضية الوطنية..

ولأن الانقسام الرسمي تم اغلاقه، على طريق انهائه حقا، فالخطوة الأولى والفورية أن ترسل الحكومة العتيدة حرس الرئيس وقواته الخاصة وطاقم اداري الى معبر رفح فوراً، من أجل احداث تغيير مباشر على مشهد بوابة القطاع الفلسطينية، كي تبدأ العمل بترتيبات يتم التنسيق مع مصر الشقيقة عليها، بما يتيح الحركة السريعة الى حين الانتهاء من "الجدل" على هل تكون ضمن "اتفاق 2005" او بديله، فيتم العمل الفوري والسريع جدا بعمل "ترتيبات مؤقتة" لفك كرب أهل القطاع وليشعروا بأن الانقسام بدأ فعلا بالاندحار السياسي..

تحريك العمل على معبر رفح يحمل جملة رسائل سياسية، اولها للشعب صاحب المصلحة، بداية باغلاق الملف الأسود حتى يصل الى احراقه كاملا، ورسالة الى الشقيقة الكبرى مصر أن فلسطين غيرت ما يجب تغييره نحو علاقة كانت وستبقى اقوى من "الخطف" الغادر، كما أنها رسالة فعل للعالم أن الجديد قادم تمهيدا لحضور الرئيس محمود عباس الى مقره في قطاع غزة، ليبدأ عمله من بقعة تتنسم بعضا من حرية خارج الحراسة الأمنية الاسرائيلية المباشرة..

معبر رفح ليس معبرا لعبور حركة بشر وأفراد، بل يجب أن يكون معبرا لعبور قضية شعب نحو تعزيز مكانة دولته دوليا، ورفع شأنها سياسيا نحو اكمال ما توقف بفعل فاعل لارضاء من لا يستحق، خاصة مع مصر الثورة الراهنة بعروببتها.. ولن يكون الانقسام "ذريعة" للهروب من تنفيذ التزامات كان لها ان تحيل دولة الكيان الى كيان مطارذ ومطلوب للعدالة الانسانية..

هل تبدأ الحكومة فعل البداية أم تلجأ للتفكير العميق وانتظار "لقاء السيد الكبير" كي تقرر خطواتها التالية، بعد أن اعلن رضاه عما حدث.. من هنا سيكون الحساب السياسي ياسادة "العهد الجديد"!

ملاحظة: حتى الساعة لم نسمع كلمة واحدة عن "الرد الممكن" ضد اجراءات ننتياهو المهينة.. هل فعلا هناك "رد فعل"، ام الاكتفاء بأضعف الايمان.. لعنهم في السر!

تنويه خاص: كلمات رئيس حماس في غزة اسماعيل هنية عن "طلب السماح" عن آذاه حكمهم الانقسامي في غزة خطوة جيدة.. ليته يعتذر بوضوح قبل طلب "السماح".. طبعا وعلى غيره ايضا الاعتذار.. الشعب يستحق بعضا من الاحترام لعقله!

دولة الرئيس.. "ارحل" قبل أن يتم بما لا يرضيك!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن الاستهتار الوطني من بعض من اصيب بهم شعب فلسطين في "بقايا الوطن" وصل الى درجة من الاستخفاف لم يعد بالامكان قبولها، وكل الاستغراب أن تصمت القوى الوطنية الفلسطينية بيمينها ويسارها (لن نحدد من هي في اليمين ومن تلك باليسار لحالة التداخل في المشهد والانتقال بسرعة النت الحديث من هنا الى هناك)، على ما يتحدث به اولئك القوم، من "التنسيق الأمني المقدس" الى تجاهل حقيقة الوضع في قطاع غزة، واعتبار ما يحدث وكأنها حالات هامشية لا تتطلب "تدخلا سريعا"، وصل الأمر بالاستخفاف النادر الحدوث بالطلب من وزراء قطاع غزة أن يقسموا يمين الولاء عبر الفيديو كونفرس، بديلا لذهاب الرئيس ووزيره الأول الى قطاع غزة..

وليت الوزير الأول اكتفى بتقلص حركته بين نابلس ورام الله، حسب السكن والعمل، وابتعد عن الكلام نتيجة ان يقبل "قسما لبعض من هم في الحكومة الجديدة" "التوافقية"، وليس "التوافقية"، استنادا لما قاله الحمدالله ذاته لصحيفة "نيويورك تايمز" في مقابلة حفلت بكل ما هو "صادم سياسيا" لشعب ما اعتقد

يوما أن يسمع ما سمع أو يرى ما يرى ممن هم في "سدة المسؤولية"
والناطقين باسمه، وهو ينتظر ..

دولة الوزير الأول افصح كلاما، كان له أن يحدث "هبة شعبية" داخل "بقايا الوطن" وخارجها في ظروف طبيعية، فما قاله للصحيفة الأميركية يكشف كم وصلت درجة اللامبالاة السياسية، فدولته "الموقر" ليس في عجلة من أمره للذهاب الى قطاع غزة، ولا يرى أن ذلك أمرا ملحا بعد تشكيل حكومة انتجت "المعجزة الثامنة" بأن يقسم بعض من أعضائها قسم الولاء للوطن واحترام القانون والدستور عبر الفيديو كونفرس، سابقة لم نرها في اي بلد أو نظام، وكل ذلك لأن الرئيس ووزيره الأول لا يرى أن الوصول الى قطاع غزة ضرورة وطنية أو سياسية..

الحمدلله، يكشف لنا ما لم نعلمه يوما بأن المانيا توحدت قبل 25 عاما ولا زالت تعاني من "آثار التقسيم"، مثال يكشف مدى الهوة السياسية – الثقافية التي ينظر بها من يسمى رئيس وزراء في "دولة فلسطين"، فهو يرى أن قطاع غزة اكيد المانيا الشرقية، والضفة المانيا الغربية، فلما العجلة في زيارة القطاع او الذهاب اليه، أو العمل من أجل انهاء الانقسام بشكل عملي من خلال اعادة "ترسيم وجود السلطة الوطنية التي يمثل بحق او بدونه جانبها التنفيذي مع رئيسه الذي فرضه قسرا" على الشعب الفلسطيني وقواه، ضمن صفقة ثنائية مع حماس..

يبدو أن اساتذة التاريخ في جامعة النجاح التي لا زال "دولة الرئيس" يعتبر نفسه رئيسا لها، وهناك اشاعة ان راتبه لا زال ساري المفعول فيها، لم يخبروه أن المستشارة ميركل هي اصلا من المانيا الشرقية أي ما يمكن تسميته قطاع غزة الألماني..

يوما ما، نسب الى د. سلام فياض رئيس الوزراء الذي لا زال الكثير من ابناء الشعب يفتقده سياسيا وتنفيذيا في منصبه، الذي دفع ثمنه لعدم رضا بعض "مراكز القوى الفتاوية" عليه خوفا وتحسبا لـ "حرب التوريث" التي تطل

سريعا برأسها، نسب له تشبيه مماثلا لما قاله الحمدالله عن الضفة والقطاع
بواقع الالمانيتين، فقامت الدنيا ولم تقعد، رغم كل توضيحاته ومحاولته تفسير
ما اراد القول، لكنه لم يجد من يقبل التفسير أو التوضيح، الا ان الحمدالله قالها
بطريقة أكثر كارثية ولمجلة اميركية، ليس تشبيها سياسيا لما لا يمكن تشبيهه،
بل أنه يستخف كل الاستخفاف بمغزى الذهاب الى القطاع، ولا يرى أن ذلك
ضرورة سياسية لا يستحق منصبا قياديا او تنفيذيا من لا يعمل لها ومن
أجلها، خاصة وأن مصر يمكنها ترتيب فتح معبر رفح له وللرئيس وقتما
يقرر ان غزة تستحق أن يمنحها بعضا من "زمنهم" الثمين جدا..

ولأن الاستخفاف لا حدود له، فالحمدالله يعلن أنه ليس راضيا عن التشكيل
الحكومي الجديد، هل يمكن لنا أن نصدق قولا كهذا، من يجبرك أن تقبل ما لا
ترضى عنه، لو كنت حقا غاضبا ولست موافقا على ما أقسمت معهم قسما
الولاء للوطن واحترام قانونه ودستوره، نقول لك "الأفضل لك" و"وطنيا
وشخصيا" أن ترحل يا دولة الرئيس.. "إرحل" الآن قبل أن يتم ترحيلك
بطريقة قد لا ترضي طموحك.. فأنت حقا لا تستحق الآن وبعد ما قلت من قول
"كافر بوحدة ارض من وطن" البقاء فيما انت به من "منلزة سياسية"، لا
يجب أن تبقى يوما بعد نطقك بما لا يجب ان ينطق به وطني فلسطيني.. دولة
الرئيس "ارحل" والقلب ليس داعليك اكيدا وحتميا..!

وقبل الرحيل نقول لك "الحق مش عليك".. لكنه على من استخف بقيمة شعب
فلسطين تاريخا وهوية وكفاحا.. مبروك لحركة "حماس" اختيارها.. ومبروك
لحركة "فتح" بديلها "المعجزة" عن سلام فياض!

ملاحظة: اخيرا قطر حولت اموال راوتب شهر لموظفي حماس.. طيب الشهر
الجاي واللي بعده شو سيكون.. هل يصبح الراتب الوطني مرهونا برضا
الشيخ تميم.. أحقا تقولون أنكم ترغبون بازالة الانقسام.. بلاش!

تنويه خاص: شكلها حكومة الاحتلال تلخبطت لخبطة لها أول ولكن بلا آخر..
ويبدو أنها مش لوحدها.. فالسلطة اجهزة ورئاسة مصابة هي ايضا بذات

الخبطة.. الله المستعان من اجل ان ينجح "التنسيق الأمني المقدس" في فك
كرب المستوطنين الغائبين!!

رد في بروكسل ورد من رام الله!

كتب حسن عصفور/ لم يترك رئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب
مجالا أو فرصة لأن تصمت القيادة الفلسطينية، بعد أن أعلن أن لا حركة
لوزراء قطاع غزة، وأن حكومة الكيان ستقطع كل الصلات المدنية، وتبقي
على "المقدس السياسي الجديد" وهو "التنسيق الأمني، وكان "الظن" ان الرد
الفلسطيني سيأتي سريعا، حاسما وحازما، بعد أن تسرب عن لقاء عاجل في
مقر الرئاسة، وتصريحات الرئيس عباس بأن الاجراء الاسرائيلي سيقابل برد
فلسطيني، ولكن كان الذي ما كان يجب أن يكون، خرج علينا أحدهم ليقول أن
"حكومة نتنياهو تريد تخريب جهود المصالحة"..تخليلوا أين وصل حال
الانحدار الفكري – السياسي..

اكتشاف هذا المسؤول أو ذاك أن دولة الكيان تريد "تخريب" جهود
المصالحة، يجب أن يرفع الى سجل الملكية الفكرية وتسجيله ك"براءة
اختراع" نادر، ويمكن لاحقا التقدم بها كنص غاية في العمق الابداعي لجائزة
نوبل عل قائله يكون الفلسطيني الثاني بعد الشهيد الخالد ياسر عرفات نيلا
لجائزة نوبل..

من قرأ هذا القول المستخف جدا بعقل الفلسطيني ووعيه، سيدرك انه مؤشرا
أن لا تنتظروا "ردا" أو "فعلا" غير البكاء والندب والاستجداء من "الأب
الحنون" في واشنطن كي يعمل جاهدا من أجل السماح لوزراء غزة، ولو
لمرة واحدة بالحضور لأداء "اليمين الدستورية"، ثم يضاف ذلك كإنجاز
تاريخي للقيادة، تلك الروشة التي قدمتها قيادة شعب فلسطين للرد على

اجراءات نتنياهو.. وإن لم نفلح بجلب "الحنية الأميركية" فإن الرد الكبير سيكون "القسم" من خلال الهواء - الفيديو كونفرس - ..

هكذا يكون الفعل الكبير والا فلا، أي انطباع يمكن أن يتركه هكذا سلوك على قيادة الكيان، والتي ستمضي قدما في كل ما يحلو لها تنفيذه، دون أن تصاب بأي لحظة هلع سياسي من أي رد فعل "غير محسوب"، فكل ما يمكن القيام به من قبل القيادة الرسمية الفلسطينية لن يمثل شيئا في حسابها لتنفيذ مخططها..

الاعتقاد كان أن يكون الفعل الفلسطيني فعلا حقيقيا، بأن لا ينتظر الرئيس عباس من أي كان "مجاملة" لجهوده السياسية لادامة أمد السلطة على حساب الدولة، فيحمل حقيته ووزراءه القدم - الجدد ويطير الى غزة، ومنها يعلن حكومته للعالم، أما اللجوء الى الغاء كل التقاليد السياسية والاكتفاء بالقسم عبر الهواء، فذلك فعل لا يليق بشعب فلسطين، لا تاريخا ولا حاضرا، وهو تعبير عن مظهر انهزامي للفعل الاحتلالي، ومثل هذا السلوك سيكون عاملا مشجعا لتنفيذ مزيد من مشاريع التهويد والاستيطان، لأن الكيان ضمن العقاب الممكن.. كلام في كلام يا بلدي!

وبالمصادفة البحتة مع طريقة الرد الرسمي الفلسطيني، نشرت وسائل اعلام اسرائيلية أن ما حدث في بروكسل من عملية عسكرية لاغتيال شخصيات اسرائيلية، لم يكن "حدثا عابرا" ضد يهود كيهود كما حاولت دولة الكيان ترويجه، بل جاء حسابا من عناصر استخبارية شاركت باغتيال القيادي في حزب الله عماد مغنية والقيادي في حركة حماس محمود المحبوح، رد يقول لدولة الكيان وحكومتها أنه لا "جريمة بلا عقاب"، والعقاب له أشكال عدة ومتعددة، ومن يَغْتال مسؤولا أو انسانا يجب أن "يُغتال" ولو بعد حين..

ليس مطلوبا أن يكون الرد الفلسطيني على الجريمة الاسرائيلية بذات الاسلوب، لكن جوهر الرد يجب أن يكون عقابا لجريمة وليس الاستكانة لها والاكتفاء برد لغوي واستنجاد بـ"الأسياذ الأميركيان"، الذين لن يقدموا أي فعل

يحفظ الكرامة السياسية لمن يوافق بنفسه على إهدارها..
ملاحظة: يقال أن احد الوزراء الحاليين من ابناء قطاع غزة، رفض
الاستمرار بالحكومة المقبلة "خجلا" من بعض من أحضر بهم ليكونوا زملاء
له في الحكومة الجديدة.. وعدم القدرة على تحمل تبعات الغاء وزارة
الأسرى.. احترام الذات الوطنية قيمة تفوق منصبا يفتقد القيمة السياسية!
تنويه خاص: مبروك للأخ رفيق شاكر النتشة منصبه الرقابي الجديد اضافة
الى منصبه القديم.. وحدة الأجهزة الرقابية مثير، حدث لا يحدث الا في "بقايا
الوطن".. اطل الله في عمرك "ابو شاكر"!

سؤال عام لمن لا يحب الاسئلة المفاجئة!

كتب حسن عصفور/ نظريا، وحسب الاتفاق الموقع سابقا بين أطراف الأزمة
الوطنية في "بقايا الوطن" سيصدر الرئيس محمود عباس مرسوما جديدا،
على طريق المراسيم المتوقعة يحدد به موعد الانتخابات الفلسطينية العامة
بأقسامها المختلفة، رئاسية وتشريعية ومنظمة التحرير، وربما يمر مرسومه
ايضا على منح المجلس التشريعي فرصة للعودة لرؤية النور بعد رحلة
ظلامية غاية في السواد، وتبدأ جلساته في التحرك ثانية.. لكن الأهم الآن هو
ما يتصل بالمرسوم الرئاسي الخاص بالانتخابات المقبلة..

ما هي نوعية الانتخابات التي ستجرى فوق أرض "بقايا الوطن" الفلسطيني
في الضفة والقطاع والقدس المحتلة، أو للتذكير أرض "دولة فلسطين" وفقا
لقرار الأمم المتحدة في 28 نوفمبر 2012، هل سيحدد المرسوم أن
الانتخابات ستكون لبرلمان الدولة التي ينتظر العالم من القيادة
الفلسطينية تفعيلها، ليصبح البرلمان الأول بعد الاعلان العالمي، وأيضا
انتخابات لرئيس الدولة، أم يصر الرئيس عباس على المضي قدما بتجاهل

المتغير الاستراتيجي ويعلن عن اعادة انتاج الواقع باجراء انتخابات لمجلس تشريعي للسلطة الفلسطينية..

السؤال هنا، ليس "فزورة سياسية" او "لعبة استغماية" تبحث عن ما يفكها وانتهى الأمر، بل هو سؤال جوهري يتعلق بمستقبل المشهد الفلسطيني القادم، وهوية الكيانية الفلسطينية ودورها ومكانتها في الخريطة العربية – الدولية، حيث أن اعلان الانتخابات لمجلس تشريعي كمنتج للسلطة يعني رسميا ان الرئيس عباس ومن يوافق على مرسومه يصدر قرارا رسميا باغتيال قرار الأمم المتحدة الخاص باعلان "دولة فلسطين"، والاصرار على المضي قدما بالارتباط بألية الاحتلال الاسرائيلي، وتكريس المرحلة الانتقالية الى ما لانهاية، بما يمنح دولة الكيان الفرص كلها لتمير ما تبقى لها من مشاريع استيطانية – تهويدية..

والمضي قدما بمسار الحفاظ على مؤسسات السلطة الفلسطينية، هو الوجه الآخر لاعدام الدولة التي اصبحت عضوا رسميا بدرجة مراقب، بحدود واضحة المعالم وعاصمة تم تعريفها بالقدس الشرقية، بينما الاعلان عن انتخابات لبرلمان ورئاسة الدولة الفلسطينية سيمثل ردا سياسيا مباشرا على المخطط الاحتلالي كاملا، وهنا تبدأ رحلة التحدي السياسي الذي تأخر كثيرا لمنح الفرصة لواشنطن أن تجرب "التفاوض"، حتى اكتشف الجميع انها ليست سوى مسيرة وهم سياسي لا أكثر، ولذا اعلان الرئيس عباس عبر المرسوم الرئاسي باجراء الانتخابات لدولة فلسطين تمثل دخولا لمرحلة سياسية جديدة بكاملها..

وهنا يتطلب ان يكون الاعلان اعتبار دولة فلسطين دائرة انتخابية واحدة، تجسيدا للمتغير الجديد، وتجاوزا لامكانية منع دولة الكيان اجراء الانتخابات في دائرة عاصمة دولة فلسطين، القدس الشرقية وجوهرتها البلدة القديمة.. فيما يكون انتخاب رئيس الدولة مع انتخاب البرلمان نهاية عملية للمرحلة الانتقالية التي طال أجلها اربعة اضعاف المقرر تقريبا..

النقاش هنا لا صلة له بمظهر القانون الانتخابي وعدد النواب، بل هو تعبير عن جوهر القضية ومستقبل الكيانية الفلسطينية، واي قرار انتخابي لغير برلمان ورئيس "دولة فلسطين" هو اقرار بعدم جدوى قرار الامم المتحدة، ما يمثل خطرا حقيقيا على مستقبل قضية شعب فلسطين، ووضعها "رهينة سياسية" مصيرا وزمنا بيد الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب..

المسألة هذه تحتاج لوقفه عامة من مختلف القوى الوطنية، كي لا يتم تمرير مظهرا من مظاهر ادامة الاحتلال واضاعة المكسب ضمن صيغ خادعة، ولا نعتقد أن يخرج علينا البعض ليقول أن الاتفاقات السابقة نصت على انتخابات لمؤسسات السلطة، مجلسا تشريعيًا ورئيسًا، فتلك ستكون اسخف مقولة لتبرير اطالة امد الاحتلال ومنحه الفرص كلها لتدمير ما تبقى من آثار كيانية فلسطينية، المعركة السياسية على المستقبل الوطني تبدأ من معركة طبيعة الانتخابات المقبلة وهويتها..

ذلك ما يستحق من قوى وطنية ان تخوض "حربها السياسية" من اجله، كونه المعركة الفصل بين مشروعين قادمين يتنازع أحدهما الآخر بصيغ ومظاهر مختلفة.. انتخابات للسلطة تعني الآن، وبعد قرار دولة فلسطين، انتخابات لإدامة الاحتلال.. انتخابات للدولة تكون بداية عملية ورسمية لانهاء الاحتلال.. فلسطين المستقبل تبدأ من مرسوم عباس القادم.. حذار وحذار من لعبة تنهي مسيرة بجرة قلم!

ملاحظة: اول حالة اعتقال في عهد "حكومة التوافق" بدأت بشاب فتحاوي.. هل يحق لوزير الداخلية الذي هو رئيس الوزراء، او بالأدق الوزير الأول ان يطالب باطلاق سراح المعتقل.. الشك سيد الموقف!

تنويه خاص: هل حقا سيعود المجلس التشريعي لممارسه دوره المكتوب.. تلك امنية قصيرة الأجل!

شكرا يا "قيادة" ..وبعد!

كتب حسن عصفور/ سنفترض كل "حسن النوايا" المخزونة في الكوكب الأرضي، وبكل لغات الكون، أن البيان الذي صدر بعد 10 أيام ونصف من "القيادة الفلسطينية" لتعتبر ما تقوم به قوات الاحتلال "عدوانا ضد الشعب الفلسطيني"، وبناء عليه قررت التوجه الى مجلس الأمن لـ"وضع حد للعدوان الغاشم والمفتوح"، والحق أن لغة البيان المتأخر جدا تمثل "روحا مختلفة بل ونقيضة بالكامل" مع كل بيانات الرئاسة الفلسطينية وبعض ناطقيها ومؤسساتها، وأيضا تناقض نصا وروحا كل خطابات الرئيس عباس الماضية وتصريحاته الصحفية ومكالمته الهاتفية المتعددة نحو واشنطن وتل ابيب والقدس المحتلة، وأشهرها "خطاب الخزي السياسي"، في جدة، ولو امتلكت حركة فتح، واللجنة التنفيذية، او ما يعرف اعلاميا باسم "القيادة الفلسطينية" الجرأة الكافية لقررت شطب ذلك "الخطاب العار" من سجل فلسطين، واعتباره كأنه لم يكن، بعد الاعتذار الصريح للشعب والشهداء والعرب والعالم، وتصفه بأنه "زلة خطاب"، يفوق في فضيخته خطاب عباس الشهير أمام المجلس الثوري – هل يتذكر احد تهمة وهل لا زال هناك من يصدقها بعد أن انكشف كل المستور..

ولنفترض أن "البيان" الذي لم يكن نتيجة اجتماع أو لقاء موسع، هو بيان معبر عن القيادة، وهو فعلا بنصه يعبر، لكن السؤال : لماذا لم تصدره "الرئاسة الفلسطينية" باسمها، كما سبق لها ان اصدرت بيانا قبل أيام من هذا البيان يطالب "كل الأطراف بوقف العنف" و"عدم التصعيد" ..ولكن لنرى أن "الرئاسة خجلى من بيانها المعيب"، يوم ساوت بين محتل غاشم وشعب يرفض اجراءات الاحتلال وممارسته العدوانية، وكأن "كبرياء الرئاسة" منعها عن الاعتذار للشعب فأصدرت بيانا باسم يستخدم للهروب من اي مساءلة من "الفرنجة والأسياد الأمريكان" لو تم مراجعة من أصدر ذلك البيان..

وايضا، لنقف عن الاشاعات التي بدأت تنتشر في "بقايا الوطن"، أن صدور البيان توافق مع معلومات تم تسريبها عن طريق قنوات "التنسيق الأمني المقدس" بأن الجيش الاسرائيلي سيتوقف عن القيام بأعمال الاقتحامات الموسعة، وسيكتفي بالعمل المحدود وفتح ملف التحقيق مع المعتقلين، ولذا سارعت بعض الأصوات بتقديم نصيحة اعتقدوا انها ستكون "نصيحة من ذهب"، بأن يصدر ذلك البيان الذي يتحدث عن "التوجه الى مجلس الأمن" لبحث العدوان الغاشم.. ولنعتبر أن ما يقال هنا ربما "مكايدة سياسية" لا تريد للرئيس وقيادته التراجع عن "الكوراث التي صنعها" خلال ايام العدوان واعداء احتلال الضفة وقصف القطاع، واستشهاد واسر واعتقال وتدمير بيوت وحصار بلدات واقتحامات طالت "العاصمة السياسية" رام الله، واغتالت شبا يافعا على بعد أمتار من "مقر الرئاسة - المقاطعة.. ولنرى أن البيان "صحة صادقة" ..

ولكي نصدق ما صدر ونعتبره "خطوة تراجعية سياسية" عن "فضائح الأيام العشر" الماضية، ما هي الخطوات الفعلية التي ستقوم بها "دولة فلسطين" في الأمم المتحدة - تلك هي التسمية الرسمية لبلدنا وليس الاسم الذي بات "كادوكا" - السلطة الفلسطينية -، هل ستكتفي "القيادة" فعلا بطلب جلسة يقدم بها مندوب فلسطين بيانا عن ما حدث، ليرد عليه المندوب الأميركي والاسرائيلي ببيان "عاطفي جدا" مع مسحة بكاء، نأمل الا يشاركهما بعض اهل البيت الفلسطيني البكاء ايضا، وينتهي الأمر بأن يعلن مندوب دولة الكيان أن حكومته استجابت للرغبة الدولية وأوقفت عملياتها قبل ايام من الجلسة، ثم يصدر بيان من رئاسة المجلس يطالب بالعمل الدؤوب والتنسيق المستمر بين اسرائيل وفلسطين كي يتم العثور على "المجهولين" وأن تراعي اسرائيل "حقوق الانسان" وهي تبحث عن "فتية ابرياء"، كما وصفهم الرئيس عباس ذاته، وليس مستوطنين ارهابيين ومسلحين وعاملين بجيش الاحتلال..

هل تقف "القيادة الموقرة" عند حدود ذلك أم أن "العدوان الغاشم والمفتوح" وما أنتجه من "جرائم" يتطلب القيام بخطوات فعلية وجادة ومسؤولة لمحاسبة

المعتدي والمجرم عما ارتكبه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني، ولن نسال عن خطوات سوى ما هدد بها الرئيس عباس نفسه وطاقمه المسافر دوما بجانبه، فقط نريد ان تتحول التهديدات التي سبق التلويح بها من "اقوال الى أفعال"..ولن نعيد كتابتها باعتبار أن الرئيس ومكتبه وطاقمه الوظيفي من رئيس الوفد المتفاوض الى غيره من أصحاب الملف في الخارجية الفلسطينية أو أجهزة امنية يعرفونها حق المعرفة..

ملف الجريمة الاسرائيلية يحتاج لعشرات من طائرات شحن وناقلات جنود لتحملها من فلسطين الى مقر الأمم المتحدة، وكلها "وثائق مصورة ومكتوبة" كافية أن تحقق المراد الوطني..المهم هو متى تبدأ القيادة باتخاذ "الإجراءات" تلك لمعاقبة المعتدي الاسرائيلي وكيف سيكون ذلك..

بالمناسبة نعيد مقولة الرئيس عباس قبل ايام عندما خاطب مغتربي رام الله عبر "الفيديو كونفرس" -ستصبح مودة سياسية المخاطبة الكونفرسية -، بأن ما قبل 29 نوفمبر 2012 شيء وبعده شيء آخر..ولدينا سلاح أهم من كل الأسلحة العسكرية..هذا صحيح تماما ولكن هل يعمل الرئيس وفقا لتلك المقولة أم انها وردت ك"زلة سياسية" في لحظة غضب من حملة انتقاد ورفض شعبي لخطاب الخزي بجدة..

نعم قبل 29 نوفمبر 2012 شيء وبعده شيء آخر..لكن متى تقرر الرئاسة والقيادة استخدام ذلك السلاح..وهل حقا ستستخدمه فعلا أم تكتفي بالتهديد والتلويح به حتى لن يعود يصدقهم أحد..وكلنا نحفظ قصة الذيب والغنم والراعي صما!

ملاحظة: المواقع العبرية والشخصيات الاسرائيلية تنقل عن الرئيس عباس كلاما يزيد الطين بله، الغريب أن تلك التصريحات لا تنشرها الوكالة الرسمية، ولم يصدر ما ينفي صحتها..هل نعتبرها تصريحات صحيحة..ولو كانت كذلك هل الرئاسة الفلسطينية تعتبر بيان "القيادة" لا يعبر عنها!

تنويه خاص: "الفوضى المسلحة" تطل برأسها في الضفة الغربية.. هل استعدت الأجهزة الأمنية لردعها أم انها مرتبكة بتنسيقها المقدس جدا.. لا تتكلموا على قوات الاحتلال فقد "تبيعكم"!

صفحة مصرية مبكرة لدولة الكيان ومن يستحق!

كتب حسن عصفور / منذ بدايات الحضور الاعلامي للرئيس عبد الفتاح السيسي، كمرشح ولاحقا كرئيس منتخب بتأييد شعبي "غير مسبوق" - بجد مش هزل - ، وفلسطين القضية حاضرة بطريقة مختلفة في أقواله وتصريحاته، وفي الخطاب الأهم الذي تقدم به الى شعب مصر والعالم، راسما حدود خطة العمل التي ينوي العمل وفقها في السنوات الأربع القادمة، جاء حضور فلسطين في خطاب الرئيس المصري جاءت اعادة تأكيد على ثابت سياسي عربي، بأن فلسطين هي القضية المركزية للأمة والشعوب العربية، بعد أن أكد أنه لا بد من قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة..

قد يبدو ذلك ليس سوى اعادة تأكيد لما يؤكد في خطب بعض القادة والساسة في مناسبات ما، لكن الجديد هو ما توقف أمامه وزير خارجية دولة الكيان، وكان رد فعله عليه سريعا، فالتأكيد مجددا على أن فلسطين هي المركز السياسي، يمثل اعادة لتصحيح مسار تم اختطافه سنوات، ولو عاد البعض للوراء لن يجد هذا الاستخدام واردا في كثير من تصريحات قادة عرب، بل لم يعد له مكان في خطابات قادة فلسطينيين، والتغيب لم يكن باعتبارها "بديهة سياسية"، لكنه تغيب بفعل الفاعل "التفاوضي" القائم بلا أدنى فائدة..

حديث الرئيس المصري وتأكيديه أن دولة فلسطين تقام "فوق" حدود الرابع من يونيو - حزيران وعليها وليس "ضمنها"، كما يحلو للبعض استخدام التعبير،

ليس فارقا لغويا، بل هو فارق سياسي شديد الاختلاف، فهو يرسم حدود "دولة فلسطين" ضمن الحدود التي يجب أن تكون، وتوافقا كاملا مع قرار الامم المتحدة 19/67 الخاص بقبول بدولة فلسطين حدودا وعاصمة عام 2012، فيما يحاول بعض العرب والفلسطينيين استخدام التعبير "ضمنها" بديلا ل فوقها أو عليها، لتمرير صفقة تبادل الاراضي التي يتحدثون عنها، وتغيير طابع حدود دولة فلسطين المقررة رسميا في الأمم المتحدة.. وهو فرق واضح جدا بين هذا وذاك..

وليس سرا أن المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي ولاحقا الرئيس المنتخب تجاهل كليا ما يسمى بـ"عملية تفاوضية" أو "مفاوضات فلسطينية – اسرائيلية برعاية وترتيبات أميركية"، وكأنها ليست قائمة ولا حاضرة في المشهد السياسي، ولا نعتقد أن ذلك التجاهل يعود الى عدم معرفة الرئيس السيسي بما يدور من مفاوضات، أو غيابها عن ذاكرته السياسية، لكنها تغييب فعلا عن رؤيته السياسية بقرار مدرك انها ليست سوى مسيرة عبثية لا تستحق التعامل معها، وكى لا يخرج من يرى بالمفاوضات "حياة وعشق أبدي" بل "غطاء وجودي"، كان التجاهل الكلي وكأنها غير قائمة، ولم يصفها بما تسحق وصفا معيبا..

اللغة السياسية المصرية الجديدة في احاديث وخطابات الرئيس المنتخب تشكل مسارا مختلفا عما كان سائدا، ولذا سارع وزير خارجية الكيان لاعتبار أقوال السيسي "خطأ سياسي"، وهو ربما استخدم أخف التعبيرات الراضية، تحسبا لرد فعل مصري قادم، لكن الحقيقة أن مصر بدأت برسم منهج سياسي في المسار الفلسطيني قد لا يرضي بعض الفلسطينيين، الذين نسوا أو تناسوا أن قضية فلسطين هي القضية المركزية، وأن دولة فلسطين وحدودها ليست مجالا للتفاوض، بل هي حقوق بانت شرعية باعتراف العالم أجمع، دون امريكا وجزرها السياسية كدولة الكيان، أو جزر جغرافية تصوت معها دون معرفة أو إدراك، مكرونيزيا نموذجا، حدود على وفوق الأرض المحتلة عام 1967 وليس ضمنها، لتمرير صفقة اقتطاع مزيد من الأرض الفلسطينية..

إن التجاهل الرسمي المصري للخريطة التفاوضية تقديرا بأنها ليست ذات فائدة أو مغزى، وقد تكون فعلا ضارا على شعب فلسطين وقضيته الوطنية، ولذا لا مكان لها في لغة الخطاب الرسمي، ولو أريد التطرق لها يوما لن تكون بذات الإطار الوهمي، ولا ضمن الرؤية الأميركية، بل ضمن إطار دولي لتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بـ"دولة فلسطين" ..

تلك ملامح أولية لسياسية مصرية غابت عن الفعل في المسألة المركزية طويلا، سمحت بانحراف المسار السياسي عن مساره الذي يجب أن يكون نحو تعزيز مكانة الدولة بحدودها وعاصمتها المعترف بها دوليا وبقرارات شرعية ايديتها غالبية مطلقة من دول العالم..

هل تدرك القيادة الرسمية الفلسطينية قيمة "التوضيح الرسمي المصري الجديد للمسار السياسي القادم" أم تتجاهلها وتعيش في أسر الرعاية الأميركية ومفاوضاتها التي ترمي لادامة عمر الاحتلال واستكمال مسار التهويد واستيطان ما يمكن استيطانه، كما تريد دولة قطر ضمن ما جاء في محضر الفضيحة الكبرى بين الرجوب ومخابرات قطر!

ملاحظة: حكومة الكيان تواصل الاهتزاز المكشوف والوقح بالقيادة الفلسطينية.. اعلان عن اسيطان جديد رغم تهديدات الرئيس عباس "غير المسبوقة" .. فعلا وقاحة تحتاج اختراع "كلمات أكثر عصرنة" للرد عليها!

تنويه هام: صحيح ليش السيد الوزير الأول وزير الداخلية لا يذهب الى غزة.. هل هو "خوف شخصي ام رعب سياسي" بحرمانه من بطاقة " V.I.P " شديدة القيمة السياسية.

على هامش حادث التطاول على "القاضي - المستشار"!

كتب حسن عصفور/ اثار ت حادثه "التطاول السياسي - الشخصي" على محمود الهباش، قاضي القضاة الشرعي ومستشار الرئيس محمود عباس للشؤون الدينية وغيرها، حالة من الجدل، بين من اعترض لرفض مبدأ التطاول بتلك الطريقة، في مدينة القدس، ومن صمت دون إدلاء بموقف مما حدث، وكأن الموضوع جرى في بلاد أخرى، فيما اتجهت "الرئاسة الفلسطينية" وبعض أطراف وشخصيات، بكيال التهم كيفما جاء الى "المتطاولين" على د.هباش..

بداية فعل التطاول الشخصي بذاته فعل منبوذ، ولا يحتاج لأي تبرير مهما كان الإختلاف أو حتى الخلاف، كما ان مقام المنصب يفرض بعضا من الهيبة التي يجب عدم القفز عنها وضرورة احترامها كجزء من احترام الدولة - الوطن، فيما مدنبة القدس ومقدساتها لا يجب أن تكون مكانا لأي فعل منبوذ تجاه شخصيات رسمية فلسطينية، خاصة وأن اللغة العربية تختزن من الامكانيات للتعبير عن الرأي وتقديم كل ما يمكن من ملاحظات أو وجهات نظر، ردا على اي وجهة نظر لهذا أو ذاك، دون أن نغفل ما على القاضي - المستشار من "لغظ سياسي"، وما جانبه التوفيق في تصريحات تستفز "الحجر الفلسطيني"، عندما ساوى في حرمة الدم بين شهيد يدافع عن بلده ومستوطن مستعمر محتل، وقد خانه التوفيق بكل أركانها، وغيرها من تصريحات تحتاج لصبر ايوبي لسماعها، لكن ذلك لا يجب أن يقود من يعارضه للتصرف بسلوك خارج النص الشعبي الفلسطيني..

ولذا لا بد من ادانة الفعل الذي حدث من تطاول على شخص القاضي - المستشار، ولكن لماذا لا يفكر البعض في سبب زيادة مخزون "الكراهية السياسية" نحو عدد من مقامات السلطة، ومن الذي بدأ في ترسيخ ثقافة "التخوين" والقاء التهم كيفما يخلو له دون ان يقف البعض لوضع حد لنهج سيقود حتما لتعميمه ولن يبقى "حكرا" على من يستخدمه، ولعل اهل فلسطين، رفضوا ولا زالوا يرفضون اي محاولة لتعميم مفاهيم "التكفير الديني"، التي

أنتجتها قوى "الظلام السياسي الدينية"، وحاولت استخدام الدين لتمرير مفاهيم تغطي بها عجزها الخاص، فيما لجأت قوى أخرى ومقامات محددة، باستعارة نظرية "التخوين السياسي" رداً على المخالفين أو المعارضين، سواء كانوا على صواب سياسي في المعارضة أو ليسوا كذلك، لكن البعض "العاجز سياسياً" لم يتمكن من تحمل المعارضة فلجأ لاستخدام وترويج لغة "الاستعباط" لتعويض "النقص الذاتي" في المواجهة السياسية..

ولعل الجميع لا زال يذكر خطاب الرئيس محمود عباس أمام المجلس الثوري لحركة فتح، عندما سمح لنفسه، وبلا أدنى شعور بالمسؤولية لاتهام شخصيات محددة، بتهم ما كان لها أن تمر، إما بأن يقدم الرئيس ما له لتأكيد ما قاله، أو كان عليه أن يتراجع فوراً، ويعتذر، وما كان للقيادة الوطنية أن تصمت على تلك الأقوال مهما كان شخص قائلها، فمن يسمح لذاته باتهام الآخر، هو ذاته يسمح للآخر باتهامه.. فتبادل الاتهام لا يعرف الفرق بين المقامات..

ولأن الحساب السياسي الوطني لم يكن حاضراً أمام ذلك الخطاب المعيب بكل المعاني، فقد سمحت الرئاسة الفلسطينية، واجهزتها الإعلامية الخاصة، بأن تكيل التهم لكل من يعارض مواقف الرئيس عباس، حتى خطاب جده الذي كان مصيبة سياسية عامة، وصل الأمر بالرئاسة وبعض شخصياتها أن تتهم كل من عارضه بتهم تبدأ بـ"السذاجة والطيبة – الهبل" الى درجة "التخوين والتأمر"، ومن يتابع تصريحات وأقوال وردود فعل الرئاسة ومحيطها، سيلاحظ بأنها لم تعد تضع محرماً سياسياً في لغتها ضد المعارضين، والذين يتسعون يوماً بعد آخر، وكأن حقها دون غيرها في كيل التهم بلا حساب أو تدقيق.. ولا تفكر فيما سيقود ذلك النهج والسلوك!

سلوك الرئاسة السياسي ورد الفعل وتخوين أو تسخيف أو "استهبال الآخر"، هي نموذج لن يقود لتكريس "ثقافة الاختلاف"، ومن يظن أن التهم هي "حق" لطرف دون آخر، سيكون ساذجاً بكل ما للكلمة من معنى، فمن يتهم الآخر عليه أن يدرك أنه بات في وضع هش جداً لتلقي كل أشكال التهم..

المناصب العامة يجب أن تصان من قبل شاغليها، وان لا يتم اقحام المنصب العام في المشهد الذاتي، كي لا يتم الخلط بين الشخص والمنصب، عند أي حالة اعتراض قد يتم التجاوز بها أحيانا، وهو تجاوز مرفوض ولا يجب تبريره، ولو كانت الرئاسة الفلسطينية عممت رفضها وادانتها للتطاول الشخصي على د.الهباش، على كل سلوك ضار، بما فيها بعض خطابات الرئيس عباس، لما وصلنا الى ما حدث في المدينة المقدسة ضد "القاضي – المستشار" محمود الهباش..

وهنا، نسأل ما هي الحكمة الكبرى التي يمكن أن تجبر الرئيس محمود عباس لتعيين د.الهباش قاضيا للقضاء الشرعيين ومستشارا خاصا له، الا يكفي أحد المنصبين كي يتم التفرغ للمهمة بشكل أفضل.. وهل سبق لفلستين ان شهدت مثل هذا الخلط في المناصب.. لماذا يصر البعض على خلق حالة توتر بلا سبب سياسي معقول.. هل من المصلحة الوطنية والشفافية السياسية مثل هذا الخلط.. سؤال لرئيس هيئة الرقاية ورئيس هيئة مكافحة الفساد، عله يجد ردا توضيحيا يعلنه لشعب يغضب احيانا من سلوك دون ان يدرك أن يقوده الغضب..

ادانة التطاول مهما كان شكله ومظهره وأداته وفاعله واجب، ورفضه ضرورة.. ذلك ما يجب أن يدركه ايضا، "أولى الأمر" قبل رعتهم.. ودونه يحدث ما حدث وأكثر.. لا تمييز ولا مقامات في "التطاول" .. من هنا يجب أن تبدأ الادانة والاستنكار!

ملاحظة: حديث القيادي الحمساوي موسى ابو مرزوق عن رفض البنك العربي قبول "المنحة القطرية" يستوجب توضيحا من السيد صبيح المصري رئيس مجلس ادارة البنك، وايضا من سلطة النقد ورئيسها جهاد الوزير.. المسألة ليست "خبرا للعلم فقط"!

تنويه خاص: أول رمضان بعد اتفاق الشاطئ..خطف غزة انتهى ولكن الخوف منه لا زال حاضرا من "الشرعية" التي ترفض أن تذهب لكي تقبره، وكأنها لا ترغب ..ربما تبحث "تحنيطه" بدل دفنه!

عن "الخطاب المشؤوم" لتصفية الزعيم..قبل 12 عاما!

كتب حسن عصفور/ قبل 12 عاما من اليوم بالتمام والكمال، في يوم 24 يونيو – حزيران عام 2002 اطلق الرئيس الأميركي جورج بوش الابن مبادرته للبدء بـ"تصفية ياسر عرفات"، تلك المبادرة التي حملت من الأوهام والأكاذيب التي لا زال البعض الفلسطيني، يتجاهلها باعتبارها اشارة البدء العلنية للتخلص من الزعيم خالد ياسر عرفات، ولفرض "قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة حتى يمكن أن تولد دولة فلسطينية"، تلك الكلمات جاءت نصا في الخطاب المشؤوم..

ويضيف بوش الابن، "إنني أدعو الشعب الفلسطيني إلى انتخاب زعماء جد لا يشينهم الإرهاب. أدعوهم إلى بناء ديمقراطية حقيقة تقوم على التسامح والحرية"، وفعلا بدأت الحركة العالمية للضغط اولا على ياسر عرفات لتغيير طبيعة "القانون الأساسي" وتعيين رئيس للوزراء يقتنص ما يمكن من صلاحيات تؤدي في النهاية الى تقليص دور ومكانة ياسر عرفات، وتحقق ذلك في بداية عام 2003 عندما تم الاتفاق على ترشيح محمود عباس رئيسا للوزراء، أدى لتوزيع الصلاحيات بين الرئيس الزعيم ورئيس الوزراء، وتقزيم صلاحيات الرئيس، دون أن يدرك من كان وراء فكرة حصار ابو عمار السياسي بعد حصاره العسكري، ان الزعامة والقيادة ليس نصا أو نصوصا، وصلاحيات ابو عمار لم تكن يوما بما هي في القانون أو الميثاق أو اي نظام، بل كانت علاقة ارتباط خاصة بينه وشعبه..

الخطاب المشؤوم حدد طبيعة ونوعية "القيادة" التي يريد لتحقيق "السلام"، والوصول في نهاية الأمر الى اقامة "دولة فلسطين"، ولكن الواقع أدى الى اغتيال الرئيس المؤسس واب الوطنية المعاصرة، ورغم انتخاب "قيادة جديدة لا يدينها ارهاب" وتسامحها فاق الحد والوصف، لكنها لم تحصل على شيء سوى وضعها في موقف حرج مع شعبها، وادخلها في "دوامة سياسية" عبر مفاوضات مستمرة منذ سنوات بلا أي طائل، مقابل تسريع النشاط الاستيطاني وفتح باب "التهويد على مصراعيه" خاصة في القدس وما حولها، واستجابت لكل ما طلب منها بعدم التوجه الى الأمم المتحدة واستكمال الحق الفلسطيني في الانضمام الى المؤسسات الدولية، وتتجاهل كليا طلب شعبها في التوقيع على اتفاقية روما لتفتح الباب بالانضمام الى عضوية المحكمة الجنائية الدولية، صاحبة الولاية في محاكمة مجرمي الحرب ولا يوجد قادة ودولة لها من تلك الجرائم ما لدولة الاحتلال..

وفعلت "القيادة المنتخبة الجديدة" بعد تصفية الزعيم، كل ما يمكنها تحت شعار "تحقيق السلام" و"حل الدولتين"، ووصل بها الأمر الى اعتبار أن "التنسيق الأمني مقدس"، وحرمت القتل اي كان مصدره، بل اعتبرت عبر لسان وزير اوقفاها السابق، وقاضي قضاتها الراهن أن "قتل الاسرائيلي حرام"، رغم انه محتل وغاصب وقاتل ووجوده غير شرعي"، الا أنها لا تود أن "يشينها الارهاب".. فماذا حصلت مقابل كل ذلك "التسامح غير الطبيعي"!

ولذا بعد سنوات من الاعلان الأميركي الرسمي باغتيال القائد المؤسس والزعيم التاريخي ياسر عرفات، بات مطلوبا أن يتم اعتبار الادارة الأميركية جزءا من اطراف الاتهام المشاركة في اغتيال الزعيم، واعتبار خطاب بوش الابن يوم 24 يونيو 2002، وثيقة الاتهام الرسمية التي يجب أن تضم الى وثائق الجريمة الكبرى، او "أم الجرائم" ضد زعيم الشعب الفلسطيني وقائد ثورته الوطنية..

وليت البعض المنافق سياسيا، ويستخدم بين حين وآخر مظلة "زعيم الشهداء" ان يجري مراجعة لمسار الحدث السياسي العالم وفقا لذلك الخطاب المشؤوم،

وأن يكون الاخلاص للقائد بضم تلك الوثيقة الى ما لدى لجنة التحقيق من وثائق، وأن تعلن ذلك رسميا للشعب الفلسطيني باعتبار واشنطن أحد الأطراف المتهمة في اغتيال الخالد ابو عمار..

ملاحظة: متى يمكن اعتبار أن "الوقت مناسب" لتنفيذ "خريطة طريق المتفق عليه" في اتفاق المصالحة.. وهل هناك نية حقيقية لتنفيذها أم كانت سترًا لغاية أخرى!

تنويه خاص: جيد تأكيد الرئيس عباس أنه لن يسمح لحماس وغيرها أن تعتدي على مصر.. ولكن كيف يمكن ذلك و"الشرعية لا تزال غائبة عن غزة أصلاً".. ليس المهم تصريحاً يدرك اهل المحروسة انه كلام وليس فعل!

كي لا تصبح "معلومة الرئيس الخاطئة" حقيقة تاريخية!

كتب حسن عصفور / لم يحظ خطاب رئاسي فلسطيني منذ اعتلاء الرئيس محمود عباس سدة الحكم، في يناير 2005 برفض واستنكار شعبي وسياسي كما خطابه في جدة يوم 18 يونيو 2014، خطاب أورد من المصائب السياسية ما جعله خطاباً جامعاً للرفض والاستنكار، سوى قلة جدا من بعض الناطقين المكلفين بتقرير اي قول للرئيس عباس، دون تدقيق مدى صوابه من خطأه، فتلك "وظيفة" لا بد منها للبقاء في الموقع، ولكن كل الاستخدام اللغوي والعدوانية للرد على الرأي العام عن خطاب يستحق وصف الخطاب الأكثر شعبية استنكاراً ورفضاً وادانة..

وخلال الايام الماضية تناولت قوى وفصائل وشخصيات عامة وغير عامة كثيراً مما أورده الرئيس في خطابه نقداً وهتكا، فلم يعد بالضرورة التوقف امام "كوارث الخطاب"، إلا أن ما لا يمكن القفز عنه هو ما أورده الرئيس حول "الانتفاضة الثانية"، من عام 2000 – 2004، والتي قال أنه لن يسمح

بإعادة "الفوضى والتدمير كما حدث خلال الانتفاضة الثانية"، وهنا نتوقف أولاً عند استخدام الرئيس وصف ما حدث بين عامي 2000 و2004 بالانتفاضة وهي المسؤولة عن الدمار الذي تعرضت له أجهزة السلطة ومؤسساتها المدنية والأمنية، وسواء كان يقصد أم تاهت الكلمات عنه بحكم "غضبه الداخلي" من تطورات "عملية الخليل"، فإن هذه المعلومة خاطئة بكل مكوناتها..

بداية ما حدث بعد العودة من قمة "كمب ديفيد" عام 2000 وعدم تمكن دولة الكيان وأمريكا من فرض رؤية خاصة بالحل السياسي، وتحديدًا لمدينة القدس والمقدسات، بدأت حكومة الاحتلال التنفيذ العملي لما أطلقه رئيسها براك في واشنطن ساعات بعد انتهاء القمة مع الزعيم الخالد، ان "عرفات لم يعد شريكا في السلام"، ذلك الشعار الذي استخدم للبدء في أكبر عملية عسكرية ضد السلطة منذ تأسيسها، سياسيا وعسكريا بدأت بإعادة احتلال الضفة وقصف قطاع غزة بكل أنواع الأسلحة، وانتهت باغتيال ياسر عرفات، مرورًا بفترة حصاره الشهيرة..

فما ذكره الرئيس من تمرير "معلومة خاطئة" يرسل رسالة الى العالم وكأن الطرف الفلسطيني من بدأ بالمواجهة العسكرية، وهو المسؤول عن كل النتائج التي تلت من "دمار وفوضى"، وعليه فهو لن يسمح به ثانية.. والحقيقة التاريخية، التي غابت عن الرئيس، هي أن الشعب الفلسطيني تصدى بداية لمحاولة زيارة المقبور شارون يوم 28 سبتمبر لتدنيس الحرم القدسي الشريف، بزيارة تم تنسيقها بينه وبين رئيس حكومة الكيان آنذاك، وهو يعلم يقينا ردة الفعل الفلسطينية، فتحرك شباب القدس أولاً للدفاع عن مقدسات الوطن، فسقط عدد من الشهداء، ثم انطلقت الحركة الشعبية الراضة للعدوان وتدنيس المقدسات في عموم الضفة الغربية وقطاع غزة، وتصدت لها قوات الاحتلال بشراسة اسقطت عشرات الشهداء بلغ العدد في الاسبوع الأول 82 شهيدا، ومضى اسبوع كامل دون ان يقتل اي اسرائيلي، حتى واقعة مركز الشرطة في رام الله، يوم أن تسلل بعض عملاء المخابرات الاسرائيلية الى

داخل حشود المشيعيين لشهداء في رام الله، وتم القبض عليهم وكانت ردة الفعل الغاضبة جدا والشحن العاطفي غير المحدود على جارئم المحتل وعدوانه وما انتجه من سقوط عشرات الشهداء أن تصرف بعض الشبان بقتل من تم القبض عليهم، دون تفكير بأن ذلك قد لا يكون الرد الأنسب، الا أنه كان رد فعل على فعل..

فالبداية كانت عدوانا سياسيا احتلاليا على المقدسات، ليصبح حربا عسكرية عدوانية تم ترتيبها بين تل ابيب وواشنطن، بعد قمة "كمب ديفيد"، لانهاء القيادة الفلسطينية التي لم تقبل المخطط الأميركي - الاسرائيلي للحل، وليس كما أورد الرئيس عباس في روايته التي تمنح "براءة ذمة" لدولة الكيان عن عدوانها آنذاك وما نتج عنه من جرائم، وخاصة "أم الجرائم" باغتيال الزعيم الخالد ياسر عرفات، وليت الرئيس عباس طلب من مكتبه ارشيفا سياسيا لمسار الأحداث، ابتداء من المؤتمر الصحفي لرئيس الشاباك الاسرائيلي عامي أيلون في حينه، حيث فضح المخطط وكشف عورة براك، عندما قال أن التحضيرات للضربة العسكرية للسلطة بدأت في شهر فبراير (شباط) عام 2000، اي قبل اشهر من قمة "كمب ديفيد"، وخلال سير التفاوض العلني برئاسة ياسر عبدربه، والتفاوض غير العلني - قناة استكهولم - (التي اختطت اوراقها ومشاركيها على الرئيس في خطاب سابق اعتبر بانه كان خطاب العار"، وقال فيه كل ما هو غير صحيح) برئاسة ابو علاء قريع، وموقف عامي ايلون، هو الادانة الأهم تاريخيا للعدوان الجاهز مسبقا، لذا كانت المواجهة الشعبية العارمة، دون اي عملية عسكرية للعدوان، حقا مشروعا ورغم سقوط 82 شهيدا ومئات الجرحى وعشرات الأسرى، وتدمير مؤسسات مدنية وعسكرية، الا ان المواجهة الشعبية كانت هي "سيد المشهد"، ولذا الوصف الدقيق للحدث في تلك الفترة، عدوان عسكري اسرائيلي بدعم اميركي، تطلب مواجهة شعبية وطنية، تطورت لاحقا لتشهد عمليات عسكرية لكتائب شهداء الأقصى أولا، كرد منطقي على عدوان شامل ثم اعادة احتلال وتدمير، وحصار الزعيم الخالد..

لم يكن مطلوباً من الشعب الفلسطيني وقيادته التاريخية أن تستقبل العدوان الشامل بعبارات الاستنكار الهش، أو الطلب من "الأطراف كافة عدم التصعيد وعدم اللجوء إلى العنف" في مساواة فارقة في تاريخ الأمم بين مقاومة وفعل احتلالي، بل إن المطلوب دوماً من القيادة أن تقود شعبها للتصدي لكل ما يقع عليه، بكل ما لها من وسائل، وليت الرئيس عباس اتجه فعلاً لاستخدام ما لفلسطين من "قوة ناعمة" وليس مسلحة، كما يردد دائماً، للرد على العدوان القائم، والذي لا زال مصراً على أن لا يراه عدونا أو إعادة احتلال، ويصر هو وبعض وزراء حكومته الخاصة - حكومة التنافق الوطني - يمكن أن تصبح خلال أيام "حكومة التنافر الوطني"، على تجاهل جوهر العدوان والتهديد بالتصدي لمن يريد مواجهة العدوان.. ذلك خيار الرئيس الذي لن يجد من يؤيده، وبالتأكيد لن يسجل في التاريخ بأحرف منيرة، بل سيطالها السواد العام..

لكن ما يهمنا أولاً، هو أن لا تصبح المعلومة الخاطئة التي أوردتها الرئيس حقيقة سياسية تاريخية يمكن لدولة الاحتلال أن تستغلها في ظل المواجهة القادمة قانوناً وسياسة.. ما حدث كانت جريمة عدوانية اسرائيلية وجب مواجهتها، وبكل الطرق المتاحة.. ذلك ما يجب أن تفعله كل "قيادة وطنية".. ولذا ليت مكتب الرئاسة يعيد شطب تلك الفقرة والاعتذار للشعب الفلسطيني وروح الزعيم الخالد ياسر عرفات وشهداء وأسرى فلسطين الذين دفعوا ثمناً لتلك المواجهة الكبرى للعدوان الشامل.. عما ورد في الخطاب الكريه!

الاعتذار ليس نقيصة لمن لا يرى أن "كلامه مقدس" أو أنه "فوق القانون".. بالمناسبة قد نحتاج تعريفاً جديداً لمفهوم "الانتفاضة"، تعيد تصويب ما يعلمه الفلسطيني من تاريخ وممارسة.. ما هي "الانتفاضة" في القاموس العباسي!!

ملاحظة: حسناً فعلت نقابة الصحفيين بمقاطعة أخبار الحكومة والأجهزة الأمنية نتيجة ممارسات تواجه الواجب الوطني بسلوك قمعي..

تنويه خاص: السيد رياض المالكي: انت وزير خارجية فلسطين كلها، وليس ناطقا باسم "المقاطعة – الرئاسة" .. واجبك الأول ان تقول موقف الشعب وليس أي شخص مهما كان لقبه وسنه ايضا.. "الشعب فوق الجميع" ... هل نسيت يا دوك!

مصر وامريكا في "عهد السيسي"!

كتب حسن عصفور/ أثارت ملاحظة الناطق باسم المكتب الأبيض الأميركي لتبرير عدم قيام الرئيس اوباما بالاتصال بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مهنتاً بعد التنصيب، سخرية سياسية نادرة من دولة اعتبرت نفسها "حليفاً استراتيجياً" لمصر، منذ أن تخلى الرئيس الراحل انور السادات عن العلاقة الاستراتيجية بين مصر والاتحاد السوفيتي واستبدالها بالولايات المتحدة، صاحبة "الحل والربط" العام بنسبة 99.9% في نظر السادات ومن يؤمنون بقدرة واشنطن..

وكان تبرير تأخير اتصال اوباما بعدم وجود "وقت فراغ" له للقيام بذلك تجسيدا لمقولة "عذر اقبح من ذنب"، خاصة وأن الاعلام الأميركي نشر صورة له وهو "منشغل جداً" في النظر بطريقة يمنعها القانون العام للاعبه كرة سلة أميركية، احتلت تلك الصورة مكانة واسعة في وسائل الاعلام، دون أن تنسى أنها قد تفتح باب "الغيرة" مجدداً من قبل ميتشيل زوجته، التي لم تنس بعد منظر رئيس أميركا وهو يتصرف كطفل مهووس بتصوير وتقبيل رئيسة وزراء الدنمارك خلال حفل في افريقيا..

الحقيقة أن عدم اتصال اوباما بالسيسي كان جزءاً من موقف واشنطن ضد الثورة المصرية أولاً، وضد تولى السيسي نفسه رئاسة مصر ثانياً، وتعبيراً عن حجم الكارثة التي لحقت بأمريكا ومشروعها العام في المنطقة ثالثاً نتيجة الحدث المصري الكبير، والذي تدرك واشنطن قيمته الاستراتيجية أكثر كثيراً من غيرها، وكان طبيعياً جداً أن تعيد وسائل الاعلام للذاكرة كيف تصرف اوباما يوم اعلان فوز مرسي، في 24 يونيو 2012، وكان يوم "أحد" وهو

عطلة رسمية في بلاد الغرب، اتصل بعد دقائق معدودة، بمحمد مرسي ليهنئة بالفوز، وحسب بيان للبيت الأبيض: أكد أوباما لمرسي أن "واشنطن ستواصل دعم تحول مصر إلى الديمقراطية، وستقف بجانب الشعب المصري وهو يحقق أهداف ثورته". وأعرب أوباما خلال الاتصال عن رغبته في "العمل مع الرئيس المنتخب، على أساس من الاحترام المتبادل" متمنياً: "ضمان أن تبقى مصر دعامة للسلام والأمن والاستقرار الإقليمي".

السلوك هناك هو سلوك سياسي بامتياز، فرح سريع وحرارة في اتصال مع رئيس اخواني كان يمثل وصوله للرئاسة مقدمة لتنفيذ المخطط التقسيمي المعد منذ سنوات، فيما الارتباك والبطئ وغياب الحرارة، بل الاعراب عن عدم الارتياح لثورة مصر يوم 30 يونيو 2013 كانت السمة العامة لموقف أميركا، وهو ما تحدث عنه عبد الفتاح السيسي في أول حديث لصحيفة أميركية "واشنطن بوست"، بعد الثورة، في شهر أغسطس (آب) 2013 وكان في حينها وزيراً للدفاع، اتهم فيه إدارة أوباما بتجاهل إرادة الشعب المصري، وعدم توفير الدعم الكافي، وسط تهديدات بانزلاق البلاد إلى مستنقع الحرب الأهلية.

وقال السيسي إن واشنطن "تركت المصريين وحدهم" في الأزمة، و"أدارت ظهرها للمصريين"، مشدداً على أن "المصريين لن ينسوا ذلك لأمريكا". كذلك عبر السيسي عن غضبه لتأجيل توريد أربع طائرات مقاتلة من طراز "إف - 16" للقوات الجوية المصرية.

واعتبرت اوساط سياسية اميركية وغربية وايضا عربية، ان هذه الأقوال تشكل "انقلاباً سياسياً هادئاً" في لغة الخطاب مع الولايات المتحدة، وعليها المرة الأولى التي يتحدث بها مسؤول عربي ترتبط بلاده بـ"علاقات خاصة" مع واشنطن بهذا الأسلوب التهديدي، ولم تمر عبارة أن "شعب مصر لن ينسى من وقف ضد ارادته، وطبعاً لن ينسى ايضاً من وقف معها" مروراً هادئاً، عبارة لخصت رؤية مسار جديد يتشكل لطبيعة العلاقة بين مصر وأمريكا مستقبلاً..

وجاءت زيارة وزيرى الدفاع والخارجية الروسين الى القاهرة فى شهر نوفمبر عام 2013 فى بادرة مفاجئة لتعزز نظرية أن القادم السياسى فى استراتيجية مصر المقبلة لا صلة له بما كان قبل ثورة 30 يونيو، وكان المشهد يتكرر بصورة مختلفة مع بعض مشاهد وأحداث تمت بعد ثورة يوليو 1952، واكتملت ملامح المشهد "التغييرى الحاد" فى سلوك مصر السياسى بذهاب السيسى ووزير الخارجية نبيل فهمى الى موسكو يوم 12 فبراير 2014 وكان الاستقبال خارج "النص المعلوم"؛ عندما خصص الرئيس الروسى وقتا مضافا للقاء السيسى برمزية استقبال رئيس منتظر، ووقت اللقاء الطويل، المنفرد، وطبيعة مشهد الجلوس بين رئيس ورئيس وليس رئيس ووزير، واكملها بمنحه سترة "الجندي الأحمر" للسيسى، وهى المرة الأولى التى تمنح لشخصية أجنبية، دليلا على مدى التقدير الروسى لشخص المشير ودوره فى تصويب مسار مصر المخطوفة عن العلاقات الروسية منذ عام 1973، عشية حرب أكتوبر التى لولا الاتحاد السوفياتى لما كانت نتائجها ما كانت عليه من نصر نفتخر به كعرب حتى تاريخه..

مصر الثورة، بقيادة السيسى لن تعود الى "الزمن الساداتى" باعتبار أمريكا صاحبة "الحل والربط"، وبالتأكيد لن تعود الى "الزمن الناصرى" باعتبارها "رأس الحية"، على الأقل علانية، لكنها بالتأكيد ستكون علاقة بين دولة تدرك ضرورة تغيير أسس العلاقات الدولية وفقا للكرامة السياسية واحترام الاستقلال الوطنى، ضمن منظومة عربية جديدة، تقوم على قاعدة "التكامل العربى الجديد"، لن يسمح لأى كان، تجاوز مكانة وقدرة الأمة العربية الاقليمى، وسيكون ما قبل السيسى زمن وما بعده زمن، لأميركا ولغيرها..

الرؤية الاستراتيجية المصرية الجديدة ستكسر أحد "ثوابت السياسة الأميركية" فى المنطقة، وستكون بداية لعهد سياسى جديد، يعيد للعرب شعوبا ودولا ما سرق منهم طويلا، مرحلة ستدفع بها أميركا ثمنا لم تستعد له بعد..

ملاحظة: داعش "دعشت" كل ما الصق بها من تهم أنها صناعة المخابرات السورية، لكنها "دوعشت" أيضا غطرسة تركيا التي هرولت تستنجد بالأطلسي لستر عورتها في الموصل بخطف قنصلها وبعض رعاياها!

تنويه خاص: تسريب شريط صوتي لعريقات، ورغم أنه اعتبره خارج السياق، لكنه يكشف أن "حرب التوريث" بدأت سريعا.. الغريب أن تكون قطر هي صاحبة السبق في اشعال تلك الحرب.. لنا وقفة مطولة لاحقا مع "حرب التوريث"، لو كان في العمر فرصة!

"مكان" اعلان الحكومة بات أهم من "زمان"ها!

كتب حسن عصفور/ سواء تم الاتفاق على الاعلان الرسمي الاثنين أو ما بعده بأيام، في ظل التخبط الاعلامي – الاعلاني بين المتحدثين، فالأهم الآن لم يعد الاعلان ذاته، بل مكانه هو الأكثر قيمة سياسية وأهمية وطنية، بعد ما كشف عنه الرئيس عباس وآخرين من السلطة الفلسطينية باجراءات اسرائيلية سيتم اتخاذها ضد حركة الوزراء من بينها منعهم التنقل بين الضفة والقطاع..

القرار الاسرائيلي، سيؤدي الى عدم قيام سفر وزراء قطاع غزة، غير المتواجدين في الضفة من أداء القسم أمام الرئيس في مقر "المقاطعة" وهو ما يعني فقدان صفة "الدستورية" عنهم في حال الاخلال بأداء اليمين الدستورية، ولا يمكن أداء ذلك عبر "التقنية الحديثة"، الفيديو كونفرس، بل يجب أن يكون الحضور مباشرا، ولعل الاجراء الاحتلالي المبكر، والذي قد ينطبق عليه المثل الشعبي، "رب ضارة نافعة"، بحيث يتخذ الرئيس عباس وقيادة فتح قرارا بالذهاب الفوري الى قطاع غزة، سواء بالتحرك من رام الله الى قطاع غزة عبر معبر بيت حانون، أو الذهاب الى الاردن ومنها الى مصر والدخول الى قطاع غزة عبر معبر رفح..

لو اصرت دولة الكيان على خطوتها، فهي فرصة سياسية هامة جدا، وفرتها
لاعلان "التمرد العلني" على أي قرار معادي ضد الحكومة الفلسطينية،
خاصة وأن دول العالم بأجمع، ومنها امريكا واروبا مرحبة بها، و"التمرد"
الرسمي الفلسطيني على قرار ننتياهو سيفرض ذاته على فتح طريق جديد في
"المواجهة" السياسية بين طرف يصادر "الحق" وطرف يعمل جاهدا أن لا
يقوم بتصعيد يصل الى حد "المواجهة الحادة" رغم كل ما تقوم به دولة الكيان
من إجراءات استيطانية وتهويدية وقمع واعتقال واهانة لكرامة السلطة عبر
اقتحام مقار ومنع اصدار صحف رغم أنه قرار فلسطيني..

فرصة سياسية قد يقال عنها، رمية من رام غبي قذفها نحو الرئاسة وفتح،
لتشق عنها طبيعة التصرفات "المستكينة"، فيما توفر أيضا ارضية شعبية
هائلة لاحتضان خطوة الاعلان من أهل قطاع غزة، إن قرر الرئيس القيام
بتلك الخطوة الهامة، فغزة قد تخرج بعمومها تحتضن هذا الاعلان، فيما لن
يكون سوى علم وخبر في المقاطعة برام الله، ليجلس الرئيس ويتخيل المشهد
ويفكر به مليا، كيف سيكون مشهد القطاع مع دخول "موكبه" معبر رفح،
خاصة وهو يحضر متحديا قرار حكومة ننتياهو، مصرا على كسر اي
"حصار سياسي" للحكومة المنشودة.. مضافا له ، ان الاعلان من غزة يكتسب
قيمة سياسية أكثر أهمية من اعلانها من رام الله، لأن غزة كانت "مهد ومقر
الانقلاب – الانقسام" ووصول الرئيس عباس بحرسه وقواته سيكون له دلالة
تفوق البعد الاجرائي..

التحدي لقرار حكومة ننتياهو لا يجب أن ينحصر في اطار بيان يصدر من
هذا المتحدث أو ذاك، ليصفه بأنه انتهاك للاتفاقات والمعاهدات والقوانين،
وأنه تأكيد على أن ننتياهو اختار الاستيطان على اخيتار السلام، تكرار كل
"المملات السياسية" التي تقال يوميا دون أن تهز شعرة في رأس
ننتياهو.. خطوة فعلية لكسر أي قرار احتلالي يساوي أطنان الورق المعبئة
بتلك العبارات التي باتت مصدرا للغثيان السياسي لكل فلسطيني داخل الوطن
وخارجه..

أن يتخذ الرئيس عباس قرارا بنقل مكان "القسم الدستوري" الى قطاع غزة، سيكون ردا حازما على تفكير نتنياهو الذي يتصرف باستخفاف نادر بالقيادة الفلسطينية، يوازي استخفاف البعض منها بالشعب الفلسطيني.. ولعل هذه الخطوة تفتح بابا جديدا للتعامل مع قطاع غزة بأكثر من كونها "منطقة" لزيارة وفود فصائلية، بل مقرا وعنوانا لمرحلة تحد جديد لصياغة موقف جديد..

الاجراء الرسمي الفلسطيني لو تم فعلا، سيكون بداية لخطوات واجراءات يجب اتخاذها للرد على اعلان حكومة دولة الكيان، ونعتقد أن "التنسيق الأمني" سيكون ضمن تلك المراجعة، بعد أن اعلنت اسرائيل أنها ستحافظ عليه وحده في وقت تقطع كل الصلات مع السلطة، ولا يخجل الرئيس عباس من القيام بمراجعة موقعه المعلن قبل أيام عن "قدسية التنسيق الأمني"، فبعد هذه الخطوة لا قدسية الا للوطن الفلسطيني شعبا وقضية وأرضا.. والاعتراف بالخطأ فضيلة، والتراجع عن الخطئية التي قالها حق سياسي سيفرح شعبا بأكمله، ويسقط عنه تلك الغمامة التي سيطرت على روحه منذ ذلك التصريح البائس سياسيا ووطنيا..

الرد على الاجراءات الاحتلالية يكون باجراءات ترد الصفحة صفعات، لتصل الرسالة اليهم أنه لا "تساهل بعد الآن" ..

هل يفعلها الرئيس وحركة فتح.. تحد سياسي بسيط لكنه سيترك اثرا هائلا في المواجهة.. ننتظر تحديا نأمل الا يراه البعض "حلما" أو "كابوسا"!

ملاحظة: تسخيف بعض قيادات فتح الاعتراض على الغاء تسمية وزارة الاسرى بأنها قضية شكلية ليس سوى اصرار على الاستغناء.. طيب اتركوها لو كانت مش مهمة.. مش دائما "التذاكي" بيفيد!

تنويه خاص: اليس غريبا ان تصمت حماس حتى تاريخه عن اعلان موقف يحترم ارداة الشعب المصري.. ألم يقل بعضهم سابقا أنهم مع أي خيار لشعب

مصر.. طيب كرروا الموقف قبل اعلان الحكومة.. وفكروا بفلسطين مش
بغيرها!

من وحي "المونديال" .. يحضر الزعيم الخالد!

كتب حسن عصفور/ مع كل بطولة لكأس العالم، والتي تجري كل أربع سنوات، تعود ذاكرة الفلسطيني الى تلك الأيام التي عاشتها قوات الثورة الفلسطينية خلال مواجهتها للحرب العدوانية الاسرائيلية – الاميركية على لبنان وحصارها لأول عاصمة عربية عام 1982، حصار وحرب وقصف لم تعرفه قبلا اي عاصمة عربية، تبدأ بغارات وتنتهي بقصف صاروخي، وفي الاستراحة بين قصف وقصف كانت المدفعية تعمل لتطال من لم تتمكن قوات الأسلحة الاخرى أن تطاله.. كانت حربا هي الأشرس منذ حرب عام 1967 وحرب عام 1973..

لكن الحرب العدوانية لم تستطع رغم كل جبروتها وشراستها أن تحول دون أن يتابع المحاصرون تحت القصف العدواني، لبنانيين وفلسطينيين مباريات كأس العالم التي بدأت بتزامن مع عدوان اسرائيل على شعبين وقضية وثورة، لم توقف الحرب والقصف رغبة عارمة وشغف غير عادي لمتابعة مجريات اهم حدث كروي عالمي فوق الأرض الاسبانية، خاصة وأن فريق "الاحلام العربي" مجسدا في الجزائر يلعب ومعه فريق دولة الكويت، فكان التفكير منصبا كيف يمكن كسر "حصار الكهرباء" ..

وحدث الذي لم يكن ممكنا، بدأت جموع المحاصرين ومعهم الخالد ياسر عرفات وغالبية قيادة الثورة في متابعة الحدث العالمي، والتصقت ذكرى البطولة بحدثين في تلك المرحلة، اولها "مؤامرة كروية المانية – نمساوية" على الفريق الجزائري الذي كان نجما ساطعا لعدم ترشحه للدور الثاني في

البطولة.. فيما الثانية ما تناقلته وسائل الاعلام من اهداء الرئيس الايطالي "العجوز الفرح جدا برتيني" فوز ايطاليا بكاس العالم الى الشعب الفلسطيني، رمزا وتقديرا لضمود الثورة والقيادة في مواجهة الحرب الأشرس..

ومنذ ذلك الحين بدأ حضور الزعيم الخالد مع كل دورة مونديالية، ففي عام 1986 كانت كأس العالم حاضرة بفريق الارجننتين التاريخي بقيادة الاسطورة ماردونا، فريق ولاعب سطر من "المعجزات" ما كان غير متخليا، كسر اسطورة الملك بيليه، ما اصاب الشاعر العام رمز الثقافة الوطني محمود درويش أن يطلق على الزعيم الخالد ابو عمار لقب "ماردونا".. مفارقة بدأت "اختراعا درويشيا خاصا" لمقاربة مهارة الزعيم السياسية بمهارة نجم اسطورة في الرياضة.. وباتت تسمية مضافة لألقاب اطلقت على "اب الوطنية المعاصرة" ياسر عرفات، حبا واعترافا بما يملك من عشق للوطن وتضحية من أجل قضية شعب كان رأس حربته السياسية في ثورة معاصرة انطلقت لتعيد رسم الحضور السياسي – الجغرافي ولكسر المؤامرة الكبرى على فلسطين الوطن والأرض والشعب والهوية عام 1948..

وكان الرمزية تأبى أن تفارق كأس العالم للمشهد الفلسطيني، ففي عام 1994 حيث الدورة الجديدة للمباريات انطلقت في امريكا، كان ياسر عرفات ينطلق في تحقيق فوزه السياسي الكبير باقامة أول سلطة كيانية وطنية فوق أرض فلسطين، ذلك الحدث التاريخي الذي شكل أول رد كيانى – سياسي على "المؤامرة الكبرى" عام 1948 لاغتصاب الأرض والهوية وتهجير الشعب.. فاز الخالد بما لم يكن في حساب قوى الغدر الاستعماري يوما ان ينطلق الفلسطيني من "تية سياسي" لاعادة بناء الكيان وحماية الهوية..

وتستمر الرمزية التزامنية بين "الفلسطيني" و"المونديال".. جاء عام 2002 ودورة كأس العالم تنطلق في اليابان وكوريا، لتتزامن مع "المؤامرة السياسية" التي رسمت أميركا خطوطها لتمرير مشروعها التصفوي – التقسيمي العام في المنقطة، فمع انطلاقة المباريات بدأ جورج بوش الابن مباراته الخاصة لتصفية ياسر عرفات، كمقدمة لتصفية منجزات الثورة والمنظمة، واعادة

اضاعة ما تم من منجزات تاريخية، جسدتها الثورة الفلسطينية، وخاصة بناء اول حالة كيانية سياسية وطنية فلسطينية فوق أرض فلسطين عام 1994.. اعلن الابن بوش في خطابه الشهير يوم 24 يونيو - حزيران، أن الشعب الفلسطيني "يستحق قيادة غير التي له الآن".. خطاب يجب أن يبقى حاضرا في ذاكرة كل فلسطيني، خطاب يماثل خطاب "وعد بلفور" عندما منح الصهيوني البريطاني بلفور فلسطين الوطن لمن لا يستحق.. ف جاء بوش ليمنح "وعدا سياسيا" لـ "خلق قيادة" غير القيادة الوطنية التاريخية لشعب فلسطين..

ورغم أن الخالد الغائب حاضر دوما بلا مناسبات في ذاكرة الشعب، الا أن مفارقات كأس العالم تزيد من حضوره واشراقه.. ونحن نتابع هذه الأيام مباريات المونديال فوق ارض البرازيل الفرحة بطبيعتها، نتابع ايضا مباراة خاصة بين قوى الحرب والعدوان وشعب فلسطين.. حتما لن تكسر هذه الحرب روح شعب قاده الخالد لأعظم معارك الثورة والتحرر الوطني.. روحه تحضر الآن لتمنح طاقة عطاء لشعب لن تكسره طائرات معادية أو هزلة سياسية لهذا أو ذاك وكأن البعض بات "صليبا او هلالا أحمر"!..

الى الزعيم الخالد الغائب، فأنت الحاضر أكثر كثيرا ممن هم غائبون رغم انهم حاضرون.. نكهة المونديال تنادي روحك يا ابا عمار!

ملاحظة: لولا ان بيان الرئاسة حول مطالبة كل "الأطراف" بعدم اللجوء الى العنف والتصعيد، نشر في الوكالة الرسمية لقلنا انه بيان زائف مزور يراد منه تشويه صورة الرئيس والرئاسة.. لكن الحقيقة كانت اكثر قساوة مما اعتقدنا.. يا للعبس السياسي من بيان كهذا.. اشطبوه قبل ان يلحقكم عارا!

تنويه خاص: الكاتبة المصرية الراحلة فتحية العسال كانت تستحق نعيها رسميا فلسطينيا.. فهي من لها اثر هام لدعم قضية فلسطين.. ربما دورها مشرف أكثر من بعض من بني "بقايا الوطن".. مع ذلك التقدير لا زال ممكنا ، لو حقا يعلم أولي الأمر دورها..

هل ستعود "الشرعية" الى غزة ..ومتى!

كتب حسن عصفور/ ليس مهما ان يتوقف الانسان، اي كانت هويته أو جنسيته أو فصيله، أمام "الصمت العجيب" للقيادة الفلسطينية ومؤسساتها كافة بالصمت حول ما يحدث من عدوان شامل على الأراضي المحتلة في الضفة، يمثل "اعادة احتلال" شبيه ما حدث عام 2002، دون حصار مقر الرئاسة والرئيس، بينما لا تتوقف قواتها عن حرب ضد قطاع غزة، الصمت أو "الهمس الخفيف جدا" تجاه العدوان لا يليق بقيادة كان عليها أن تستنفر من اللحظة الأولى، وتضع العدوان الجديد كعنوان سياسي لحركتها بكل ما لها من "قوة ناعمة"، وتستدعي اجتماعا طارئا للجامعة العربية على مستوى وزاري، وطلب جلسة لمجلس الأمن لبحث العدوان والهجية العامة وعنصرية غريبة في اعتقال قيادات سياسية واعضاء مجلس تشريعي فقط لأنهم من حماس أو الجهاد، او غيرها من فصائل..

فالصمت هنا يعادل تخاذلا غير مبرر وبالتأكيد ليس مقبولا، وحتما لا يمكن لأحد ان يقتنع أن بيان يصدر عن القيادة يضع "التهجم على الرئيس" في مكانة أعلى من الحرب على الشعب الفلسطيني لا يرى جوهر ما يحدث، وقطعا لا يمكنه أن يدرك مغزاه السياسية، باختصار نحن أمام شكل من اشكال "الهزل السياسي"، ولا نريد ان نقول ان النشاط "غير المسبوق" في التنسيق الأمني "المقدس" للبحث عن ما تم خطفهم يضاعف اضعافا مضاعفة أي نشاط لوقف الحرب على الشعب في "بقايا الوطن" ..

وخطورة موقف الصمت أو "الهمس الصامت" من قيادة الشعب الرسمية تجاه الحرب العدوانية الاسرائيلية، يفتح "الدمل السياسي" الذي تتغاضى عنه تلك القيادة، وهو متى ستعود "الشرعية" وأجهزتها أو رموزها الى قطاع غزة، وهل هي فعلا ستعود أم أنها مجرد "اشاعة سياسية" يمكن ان تكون "كلام ليل في مخيم الشاطئ" ..

والحديث عن "عودة الشرعية" ليس ابتعادا عن مجري تناول الحرب العدوانية القائمة، بل هو جزء من كيفية المواجهة المطلوبة، بما أن طرفي الأزمة الانقسامية اعلنا، ومعهما بعض الفصائل أن عهد "الانقسام انتهى" بكل "اللهجات المحلية الفلسطينية" مدنية وفلاحية مواطنية ومهاجرية، ان لا عودة للانقسام، ومضت اسابيع على ذلك الاعلان، اقتربنا من الـ60 يوما على اعلان الشاطئ، الذي كان يتطلب بعد 35 يوما من ذلك التاريخ، أن يتم عقد لقاء "القيادة الفلسطينية المشتركة" وها نحن لم نعد نسمع عنها، وايضا ان يصدر مرسوما واضحا لتحديد الانتخابات وطبيعتها، وليس امرا بالتحضير والاستعداد، فيما حكومة "التناقف الوطني"، لا تزال حكومة "الفيديو كونفرس"، لا قادم ولا ذاهب من هنا او هناك، ووزيرها الأول ليس في عجلة من أمره لـ"زيارة قطاع غزة"، وكأن غزة لن تعرف أن تنام أو تشرب وتأكل قبل أن يتكحل أهلها برؤية تلك "الطلة البهية" ..

لا يهم اهل القطاع من يأت من قادة الحكم أو وزراء الحكومة، وليس مهما ايضا أن تتذكر قيادة اللجنة التنفيذية بكافة اعضائها أن غالبيتهم لم يرون القطاع منذ عام 2007، ذلك التاريخ الأسود، لكن بالتأكيد ما يهم الشعب الفلسطيني أولا، واهل القطاع ثانيا، متى يمكن اعتبار أن الشرطة في قطاع غزة ليست شرطة حماس، وأن الأجهزة القائمة المدنية والأمنية ليست حمساوية، بل هي مؤسسات للسلطة، تأتمر بأمرها وتخدم مصالحها وأهدافها - مفترضين كل حسن النوايا بأنها هي كذلك - ، والمسألة ابدا ليست قضية شكلية، كما قد يظن البعض ممن لا يجيدون سوى الظن وأغلبه آثم ملعون، بل هي نتاج موضوعي تفرضه الحالة الراهنية والمشهد الاحتلالي..

فمثلا هل تستنفر القوات الأمنية للتصدي العدوان الحربي الاحتلالي، ام تتصرف وفقا للقاعدة الذهبية بالتنسيق الأمني كونه سيحميها ومقراتها من أي غدر وقصف. ومن يصدر لها الأوامر بالتصدي او عدم التصدي أو الانتشار واخلاء المقرات. من يصدر أمرا للجهات المدنية والشرطية والدفاع المدني والصحة للقيام بما يجب القيام به لتقديم كل العون والمساعدة لمن يتعرضون

للعدوان، من هي الجهات التي على المواطن الغزي ان يتبع تعليماتها، هل هي "بقايا اجهزة حماس" أم ما يفترض أن أجهزة السلطة المركزية – الشرعية..

وإن كان الاعتراف "نظريا" ان السلطة المركزية – الشرعية هي صاحبة "الحق والولاية" على القطاع أرضا وأهلا، وأن حماس ليست سوى فصيل من فصائله، هل يخرج علينا "الوزير الأول وزير الداخلية" ببيان عن حجم الخسائر التي لحقت بالمؤسسات الفلسطينية وعدد المعتقلين والشهداء في الضفة والقطاع نتيجة الحرب العدوانية الراهنة، ويعلن حالة "الاستنفار العام" في مؤسسات السلطة، التي كان لها ان تكون مؤسسات الدولة لولا الخضوع لرغبة واشنطن بوقف انطلاقة قطار دولة فلسطين.. هل ذلك الطلب صعبا أو مزعجا أو محرجا، أو انه سؤال "خارج الصندوق"..

لم نعد نعرف "حدود الشرعية" وأطرها ومؤسساتها في قطاع غزة.. ولا نعرف اصلا هل تعرف "القيادة الشرعية" للشعب الفلسطيني من هي "الشرعية في قطاع غزة".. برجاء الجواب أو الاستعانة بـ"صديق" ليعلمكم الجواب.. المهم أن تعرفوا وتعرفوا شعبكم لو كان لا زال جزءا هاما من التفكير.. طبعا نعتذر عن ازعاجكم بسؤال قد يكون مرهق لعقلكم واحساسكم الرقيق جدا والمرهف بخطف بعض "الغالي"!

ملاحظة: عيب من بعض اعلام حماس ان يسخر من مرض زوجة الرئيس، على قيادات حماس التي تقول أنها "تخاف الله"، أن تخاف الله فعلا من سخريه كتلك، وليتهم يعتذرون ويحاسبون من فعلها في اعلامهم.. عيب وكل العيب.. ولأم مازن كل السلامة لك!

تنويه خاص: الم يدرك البعض أنه لم يقلق أحد في عالمنا عن خطف المستوطنين سوى أمريكا مع دولة الاحتلال. الا يشكل ذلك "حافزا سياسيا" للقيادة "الحكيمة جدا" بقراءة الحدث.. العالم زهق من دولة الكيان.. عقبال بعض "القيادة" وحواريها ما تزهق أيضا!